No. 7473 الثلاثاء ٢٠٢١/١/٢٦

الإنصات المركزي

المرصد اليومي لقضايا كردستان والعراق والمنطقة والعالم

السنة 26 12-3-1994 شؤون عراقية و كردستانية.. شؤون تركية .. شؤون إيرانية.. شؤون سورية .. شؤون عالمية.. رؤى و تحليلات سياسية

Website: pukmedia/ensat | Email: ensatmagazen@gmail.com | facebook: ensatpuk

CFS
Center for Future Studies

بغداد و كردستان
"فيدرالية غير مستقرة"
الجهات المؤثرة، السيناريوهات والمقترحات

الانصات المركزي

يومية اخبارية تحليلية، تصدر بشكل ورقي و الكتروني ايضا منذ الثاني عشر من مارس العام ١٩٩٤ عن مركز الرصد والمتابعة بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، تتناول قضايا كردستانية وعراقية واقليمية وعالمية راهنة في عوالم السياسة ومستجداتها اضافة الى آفاق الاحداث والتطورات واتجاهاتها وغيرها من المجالات التنموية والفكرية والحضارية ومايتعلق بمكافحة الارهاب والتطرف.

تخدم "الانصات المركزي" في قالبها المطبوعي والإلكتروني الأهداف السياسية والاعلامية و الفكريّة للنخبة السياسية والاعلامية وكذلك صناع القرار والباحثين اضافة الى مراكز البحوث والدراسات، في ظلّ التحدّيات الراهنة التي فرضتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وثورة الاتصالات عبر الاسهام الجاد في المساعدة للاطلاع على ابرز التطورات واحدث الرؤى والدراسات ، بما يعزّز الرؤية الثاقبة ازاء مجمل الاحداث بخلفياتها وحاضرها وآفاقها المستقبلية.

وتركز السياسة التحريرية للانصات المركزي على دوائر الاهتمام ذات الأولوية للقضايا الكردستانية والعراقية ولذلك تهتم برصد التطوّرات الستراتيجيّة المتعلقة بكردستان والعراق والشرق الأوسط، مع التركيز على الأحداث العالمية المؤثرة ايضا.

وكذلك ابواب «مرصد الرؤى العالمية»و«آفاق وأبعاد»و«قضايا التطرف والارهاب» و«قضايا الاسلام السياسي» التي تهتم بإلقاء الضوء على الأحداث والقضايا الحيوية محلياً وإقليمياً ودولياً واتجاه التطورات وتأثيراتها عبر اعادة نشر رؤى ودراسات بحثية مختارة ومنشورة في الصحف والمواقع والوكالات العالمية الموثوق بها .

وتتضمَّن أبواباً أخرى تتناول شؤون دول معينة بالمنطقة والعالم منها «شؤون امريكية» ،«المرصد التركي»،«المرصد الايراني»، «المرصد السوري»، «المرصد المصري»، «المرصد الخليجي»، «المرصد الصيني»و «المرصد الـروسي» وذلك حسب مستوى التطورات اليومية المتعلقة بتلك الدول على الساحة الداخلية والخارجية .

للانصات المركزي اصدار فصلي الكتروني لابرز التطورات والرؤى حول كردستان والمنطقة والعالم باسم (المرصد).

تعتمد «الانصات المركزي» في إنجاز أعمالها على العديد من مصادر المعلومات والأخبار، متمثلة في وكالات الأنباء العالمية الكبرى، والصحف اليومية والأسبوعية الصادرة محلياً وفي الدول العربية والعواصم العالمية المهمَّة، بالإضافة إلى وسائل البث الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، ومراكز الدراسات وبنوك المعلومات.

وتسعى الانصات المركزي دوماً إلى التميز بالموضوعية والدقة في العمل، والتنوُّع في الموضوعات.

الانصات المركزي

رصد توثيقي يومي
يصدره مركز الرصد والمتابعة
بمكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني
-السنة 25 -

رئيس التحرير:
محمد شيخ عثمان

لقراءة وتحميل العدد يوميا
www.pukmedia.com/ensat
facebook: ensat.puk

هيئة التحرير:
دياري هوشيار خال
ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري
هه لو ياسين حسين

الاشراف اللغوي:
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:
هريم عثمان

للاشتراك و إرسال مساهماتكم
Email:ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 07701564347
العنوان: السليمانية - رزكاري

ملفات هذا العدد:

مرصد اخبار العراق واقليم كردستان

قوباد طالباني في بغداد لبحث حصة الاقليم من ميزانية العراق

رئيس الجمهورية : يجب حماية النسيج الاجتماعي من محاولات الإرهاب

أربيل: لا تعداد سكانيا بمعزل عنا والاستمارة < غير متاحة > للنشر

السفير الفرنسي: العراق يمثل حالة توازن في المنطقة

وزير المالية : تخفيض قيمة الدينار لتخفيض الضغط على النفقات العامة

< داعش > يدخل مرحلة الاستثمار السياسي في العراق

قضايا ستراتيجية وقراءات مستقبلية

مستقبل علاقات أربيل وبغداد" فيدرالية غير مستقرة

المرصد التركي والقضية الكردية

أول تصريح من إدارة بايدن بشأن تركيا : أطلقوا سراح دميرتاش وكافالا

حقوقي: بايدن سيدفع أردوغان إلى السلام مع الكرد

مايكل روبن: أمريكا وتركيا في طريقهما إلى تصادم دبلوماسي واقتصادي

هل تعيد أنقرة النظر في سلوكها تجاه المنطقة؟

المرصد السوري و روجافا

إلهام أحمد: هدفنا جعل مناطق شمال وشرق سوريا مركزاً للديمقراطية المشتركة

مسلم: مستعدون لمد يد السلام اذا أوقفت تركيا عداءها

مخيم الهول.. ماذا يحصل في "دويلة داعش" قرب الحدود السورية - العراقية؟

المرصد الايراني

ظريف: لست مؤمنا أبدا بالتوتر والتشنج بل أنا مؤمن بضرورة الحفاظ على الهوية

جويس كرم: بايدن غير مستعجل للعودة للاتفاق الإيراني

على إدارة بايدن مواجهة إيران الحقيقية لا المفترضة

المرصد الامريكي والسياسات الخارجية

إدارة أمريكية جديدة ونهج سياسي جديد

اختراقات للجيش والشرطة تهدد بإسقاط النظام الدستوري الأمريكي

توماس فريدمان: أمريكا ما بعد ترامب.. ومستلزمات التعافي

كمال درويش: إعادة بناء أمريكا وعالم ما بعد ترامب

مرصد الرؤى والقضايا الدولية

غازي دحمان: المشرق في مهب حكم المافيا

د. عبد المنعم سعيد: العقد العربي الإصلاحي

رضوان السيد: الشعبويات والاحتراف السياسي والمستقبل

عائشة المري: الشرق الأوسط بين أوباما وبايدن

قوباد طالباني في بغداد لبحث حصة الاقليم من ميزانية العراق

وكالات :

وصل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كردستان الى العاصمة الاتحادية بغداد مساء الاثنين، لعقد سلسلة من الاجتماعات في اطار الزيارة.

وقال سمير هورامي المتحدث الرسمي باسم نائب رئيس الوزراء في تصريح خاص لـ PUKmedia، ان وفد الاقليم سيعقد اجتماعا مع اللجنة المالية النيابية مساء الإثنين.

هذا وفي اطار زيارته الى العاصمة بغداد، اجتمع وفد حكومة اقليم كردستان، مع اللجنة المالية النيابية لمناقشة مسودة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠٢١.

وحول الاجتماع قال النائب شيروان ميرزا عضو اللجنة المالية النيابية خلال تصريح خاص لـPUKmedia: ان الاجتماع كان ايجابيا وبحث العديد من المواضيع التي تخص حصة اقليم كودرتسان من الموازنة الاتحادية للعام ٢٠٢١. واضاف: ان اعضاء اللجنة المالية وجهوا بعض الاسئلة الى وفد حكومة اقليم كردستان، الذي اكد بدوره انه سيرد على تلك الاسئلة في الاجتماع المقبل.

واشار النائب شيروان ميرزا الى ان اجتماعات وفد حكومة اقليم كردستان مع اللجنة المالية ستستمر الاثنين والثلاثاء للتوصل الى اتفاق حول الملفات المالية العالقة بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية.

** من جهته قال فارس عيسى، ممثل حكومة إقليم كردستان في بغداد، إن "وفد الإقليم سيجتمع مع اللجنة المالية في البرلمان العراقي حول الميزانية، بهدف تنسيق اتفاق بين الاقليم وبغداد حول مشروع موازنة ٢٠٢١".

وذكر عيسى أن "اللجنة المالية تمثل البرلمان، لأن لكل كتلة ممثل عنها، فإذا مرت حصة الاقليم من اللجنة المالية في المجلس النيابي لن تكون هناك مشاكل داخلية".

وتتزامن زيارة وفد الاقليم إلى بغداد مع مناقشات اللجنة المالية حول المواد المتعلقة بحصة الاقليم من الميزانية، التي حددت بنسبة ١٢,٦ في المائة، مقابل تسليم ٢٥٠ ألف برميل من عائدات النفط يومياً.

وأشار عيسى، إلى أن "تأجيل الانتخابات البرلمانية فى العراق خلق وضعا إيجابيا للمفاوضات، حيث أدلت عدة أطراف تعارض الاقليم بتصريحات قبل التأجيل، ولكن الآن بعد تأجيل التصويت لن يدلوا بمثل هذه التصريحات". وبين، أن "مناقشة حصة الاقليم من الميزانية من قبل لجنة المالية البرلمانية هي المهمة الأخيرة للجنة قبل تصويت البرلمان على المشروع".

من جهته، قال عضو اللجنة المالية، جمال كوجر، للصحيفة الرسمية، ان "اللجنة المالية تواصل مناقشاتها حول مشروع قانون الموازنة، ومن المحتمل أن يتم طرحه للتصويت بنهاية هذا الاسبوع أو بداية الأسبوع القادم".

قيادي في ائتلاف النصر: سنصوت على حصة إقليم كردستان

هذا وأكد القيادي في ائتلاف النصر سلام الزبيدي اتفاق عدد من الكتل السياسية على تعديل عدة فقرات بمسودة الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢١، ومنها تعديل سعر بيع برميل النفط، مشيراً إلى أن ائتلافه سيصوت داخل البرلمان على حصة اقليم كردستان، مقابل التزام الأخير بتنفيذ الحقوق الواجبة عليه.

وقال الزبيدي لشبكة روداو الإعلامية، إن "لتحالفنا رؤية حول الموازنة والمسودة التي أرسلت من قبل مجلس الوزراء الى البرلمان، وكانت لدينا ملاحظات كثيرة على المسودة، ومنها حجم الموازنة الكبيرة التي تعد الأعلى بتاريخ الحكومة العراقية".

وأوضح الزبيدي أن "مجلس الوزراء وصفها بأنها موازنة إصلاحية، لكنه تبين أنها موازنة استهلاكية، وفيها نسبة عجز كبيرة، وهي أعلى نسبة عجز في تاريخ الموازنات العراقية تصل إلى نصف الموازنة"، عاداً اياها "مثلبة كبيرة على مجلس الوزراء العراقي لكونها تحمل هذا الرقم العالي من العجز".

"كانت هنالك تناقضات كبيرة في الموازنة، ومنها ما يتعلق بالقروض وتسديدها، والتوزيع العادل للثروات، واستقطاعات الموظفين، وسعر احتساب برميل النفط داخل الموازنة، كما كانت لدينا ملاحظات حولها لأجل اعادة الحسابات في الموازنة وأيضاً كانت لدينا ملاحظات في قضية إعادة النظر في النفقات، ولاسيما في ظل النفقات الكمالية الكبيرة التي لابد أن تُرفع من هذه المسودة، لأنها من الممكن أن تكون حدائق خلفية للوزارات التي قدمت التبويب للصرف داخل الموازنة، وممكن أن تفتح باباً للفساد والتلاعب من قبل بعض المؤسسات ووزارات الدولة"، وفقاً للزبيدي.

ورأى أن "ائتلاف النصر مع تطبيق الدستور والقانون وتوزيع الثروات بشكل عادل، وأكثر من مرة كانت لدينا بيانات بخصوص ما يتعلق بحصة إقليم كردستان ورواتب الموظفين في الإقليم من الموازنة"، مبيناً أنه "بما أن المواطن الكردي يحمل الجنسية العراقية، وهو جزء من الدولة والحكومة العراقية، لذا لابد أن يكون هنالك توزيع عادل لهذه الثروات، ومن ضمنها حصة إقليم كردستان في الموازنة".

الزبيدي شدد على ضرورة أن "لا تدخل الصفقات السياسية والأجندات في حقوق مواطني إقليم كردستان"، لافتاً إلى أن "المباحثات الأخيرة بين وفد إقليم كردستان مع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي كانت جيدة، وتوصلت حكومة إقليم كردستان إلى تفاهمات وتذويب الكثير من الجليد والنقاط الخلافية مع الحكومة".

وبشأن موقف ائتلاف النصر من التفاهمات بين بغداد وأربيل، ذكر الزبيدي: "ندعم هذه الحلول ونؤيد أن يكون هنالك التزام من حكومة اقليم كردستان بالواجبات، وبالتالي على الحكومة والبرلمان العراقي تسليم مستحقات إقليم كردستان وفق الدستور العراقي، وسوف نصوت بالبرلمان لصالح تسديد المستحقات المالية لإقليم كردستان، بحال التزام إقليم كردستان بالواجبات عليه"، مؤكداً أن "حقوق الشعب الكردي دستورية، ويجب أن يتمتعون بالعدالة في توزيع الثروات".

وبخصوص التصويت على الموازنة، ذكر الزبيدي أنه "ما لم يحصل توافق على تمرير الموازنة ستتأخر عملية تمريرها تحت قبة البرلمان، وسيكون المتضرر الوحيد الموطن العراقي"، مشيراً إلى "تأثر الأوضاع الاقتصادية في البلاد بتأخر المصادقة على الموازنة الاتحادية ٢٠٢١، من خلال الكساد الكبير في السوق، وارتفاع نسبة البطالة، والعزوف الكبير من المواطن على الشراء من السوق".

أما بشأن التعديلات المقترحة على مسودة الموازنة، قال الزبيدي إن "عدداً من النواب اتفقوا على تعديل بعض الفقرات، ومنها احتساب سعر برميل النفط بـ ٤٥ دولاراً بدلاً من ٤٢ دولاراً، كما إن هنالك تعيلات شملت المواد الكمالية غير الضرورية والتي تقدر بنحو ٣٥ تريليون دينار، وكذلك تعديل موضوع استقطاع رواتب الموظفين ليكون هامشياً".

القيادي في ائتلاف النصر سلام الزبيدي أضاف أنه "رغم أن الموازنة غير ملبية للطموح، لكنها ستمرر في الوقت الحالي، وكذلك حصة إقليم كردستان ستمرر بعد التزام إقليم كردستان بالالتزامات عليه".

خلال استقباله وفد الصابئة المندائيين..

رئيس الجمهورية: يجب حماية النسيج الاجتماعي من محاولات الإرهاب لضرب التعايش السلمي

المكتب الاعلامي لرئاسة الجمهورية:

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الاثنين ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢١ في قصر السلام ببغداد، رئيس طائفة الصابئة المندائيين الشيخ ستار جبار حلو برفقة وفد ضم عدداً من وجهاء الطائفة.

وأكّد السيد الرئيس، أن الصابئة المندائيين هم جزء أساسي من النسيج العراقي، ولهم أدوار مهمة في تاريخ البلاد، وشاركوا أبناء الوطن في مختلف التحديات والمصاعب على مر العصور، مشيداً باعتزازهم بهويتهم الوطنية.

وشدد سيادته على ضرورة ترسيخ سيادة القانون وتقوية النسيج الاجتماعي وحماية أمن المواطنين، لافتاً إلى أن ما حصل مؤخراً من هجمات إرهابية تسعى لزعزعة الاستقرار وضرب التعايش السلمي، ويؤكد الحاجة لمواصلة الحرب على الإرهاب وقطع الطريق أمام محاولات إثارة الفتن والنعرات الطائفية.

واستمع رئيس الجمهورية من الوفد لشرح بشأن أحوال الصابئة في البلاد وبعض المشاكل التي تواجههم، حيث أكّد سيادته دعمه الكامل لحقوقهم الثقافية والدينية، فيما ثمّن الوفد جهود السيد الرئيس في إرساء قيم التعايش السلمي في البلاد ولجميع المواطنين.

كتلة الاتحاد الوطني: أهمية ضمان الحقوق الدستورية والقانونية لمواطني اقليم كردستان

PUKmedia:

استذكرت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب، الذكرى الـ ٣٦ لاستشهاد اسطورة الكفاح المسلح مامه ريشه.وجاء في بيان الكتلة: بهذه المناسبة ننحني اجلالا واحتراما لروح مامه ريشه ورفاقه، ونجدد التأكيد على الالتزام بالحقوق الدستورية والقانونية لمواطني اقليم كردستان في اطار الدستور.

واضافت: اننا ندعو ايضا حكومة اقليم كردستان الى العمل الجدي لحل مشكلة رواتب الموظفي وتأمين حياة كريمة لهم، خاصة بهذا الظرف الحالي الذي يناقش فيه مجلس النواب تمرير الموازنة المالية لعام ٢٠٢١.

بارزاني لدبلوماسيين عرب: نريد حلا دستوريا مع بغداد بالحوار والسلام

K24:

أبلغ مسعود بارزاني مجموعة من الدبلوماسيين العرب رغبة اقليم كردستان في التوصل الى حل دستوري مع الحكومة الاتحادية عبر سبل الحوار والسلام.وجاء ذلك الاثنين خلال استقبال بارزاني للقنصل العام لفلسطين نظمي الحزوري والقنصل الكويتي العام الدكتور عمر الكندري والقنصل العام الإماراتي أحمد الزاهري والقنصل العام لمصر محمد وجيه الحجازي ومنسق شؤون القنصلية الاردن عبد الرحيم حسن في اربيل.

واكد بارزاني خلال اللقاء رغبة حكومة اقليم كردستان في التوصل الى حل يستند الى مبادئ الدستور العراقي مع الحكومة الاتحادية وذلك عبر سبل الحوار والسلام.وثمن الدبلوماسيون العرب تضحيات قوات البيشمركة في مواجهة تنظيم داعش واحتضان اقليم كردستان لمئات آلاف النازحين العراقيين من كافة المناطق العراقية فيما اشاروا الى اهمية حل كافة القضايا بين اربيل وبغداد عبر الحوار واستنادا الى الدستور.

الكاظمي يلغي أمر اعفاء ابو علي البصري ويعيده لقيادة خلية الصقور الاستخبارية

السومرية:

اصدر رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي قرار بالغاء امر اعفاء ابو علي البصري من منصبه،

جاء هذا القرار بعد المناشدات العديدة التي دعت رئيس الوزراء الى العدول عن القرار ولاسيما بعد النجاحات التي حققتها خلية الصقور الاستخبارية اثناء تولي البصري لقيادتها والتي اسهمت بتفكيك خلايا ارهابية واحباط الكثير من العمليات الارهابية والقبض على قيادات لتنظيم داعش.

أربيل: لا تعداد سكانيا بمعزل عنا والاستمارة «غير متاحة» للنشر

صحيفة (الصباح):

كشفت حكومة اقليم كردستان عن عدم وجود نية لدى الحكومة الاتحادية لاجراء التعداد للسكان والمساكن بمعزل عن اربيل، بينما تحدثت عن وجود تفاهمات بشأن ازالة حقل القومية من استمارات التعداد غير المتاحة حاليا للنشر.

وادراج حقل للقومية في استمارة التعداد الذي كان من المقرر اجراؤه في العام ٢٠١٠، تسبب بحصول أزمة سياسية ادت الى الغاء اجراء التعداد في عموم محافظات البلاد.

وقال رئيس هيئة احصاء كردستان سيروان محمد لـ"الصباح": ان "الاستعدادات الجارية في بغداد لتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن لم تصل الى مرحلة التنفيذ قبل نهاية هذا العام كما حدد ذلك مجلس الوزراء"، مضيفا ان "هناك تنسيقا دائما بين الهيئة والجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط بشأن اجرائه".

وذكر ان "الهيئة العليا للتعداد كانت قد اجتمعت في وقت سابق لكن ما زال موضوع الميزانية المخصصة للتعداد معلقا ولم يصادق عليه حتى الان"، واصفا الاستعدادات الخاصة بذلك في الاقليم بالبسيطة جدا".

واعرب عن امله بأن "تبدأ الاستعدادات في الاقليم بشكل متواز مع ما يجري في بغداد وباقي المحافظات"، محذرا بأنها "اذ لم تنفذ بنفس التوجه في الاقليم، فسيحصل تراجع كبير بعملية التعداد على مستوى البلاد".

واكد محمد ان "وزارة التخطيط ليست لديها اية نية لاجراء التعداد العام للسكان والمساكن بمعزل عن اقليم كردستان كما حصل العام ١٩٩٩٧ اذ يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار انه اذا لم يحل موضوع تمويل الاقليم من ميزانية التعداد فسوف لن يتمكن من تنفيذه فيه"، منوها بان "هذه النقطة طرحت بصورة واضحة وشفافة خلال الاجتماعات التي عقدت للهيئة في بغداد امام وزير التخطيط وجميع اعضاء الهيئة".

وبشأن استمارة التعداد بين ان "الاستمارة الجديدة منقحة وتشبه الى حد ما السابقة التي كان يجب ان تستخدم بتعداد العام ٢٠١٠، وتضم مجموعة الاسئلة التي تضمنتها"، مشيراً الى "وجود تفاهمات من قبل اعضاء غرفة العمليات على ازالة حقل القومية منها والذي كان احد اسباب تأجيل التعداد حينها".

وافصح رئيس هيئة احصاء الاقليم الذي يمثل كردستان في غرفة عمليات التعداد، عن "وجود توجه من قبل الجهاز المركزي للاحصاء بطرح الاستمارة على الهيئة العليا للتعداد لمناقشة جميع جوانبها"، مؤكداً ان "الاستمارة تضمنت ايضا اسئلة خاصة بالاعاقات بعد ان طالبت وزارة الصحة بتثبيتها، كما ان هناك اضافات قليلة اجريت على الاستمارة مع التركيز على الحصول على معلومات وبيانات دقيقة من افراد الاسرة اثناء اجراء الفعالية"، منبها الى ان "الاستمارة غير متاحة للنشر حاليا لحين الاتفاق على صيغتها النهائية".

وسيجري التعداد العام للسكان والمساكن هذه المرة عن طريق تكنولوجيا المعلومات المتطورة، باستخدام الاجهزة اللوحية (تابلت) وشبكة الانترنت، لتتمكن الملاكات العاملة من ارسال البيانات ميدانيا، وكذلك متابعة سير العمل لضمان الدقة والجودة وسرعة استخراج النتائج، كما سيتم استخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، اذ سيكون هناك رقم جغرافي احصائي مكاني لكل مبنى ومسكن، ما يمكنه ان يساعد اي مؤسسة خدمية في الوصول اليه ومعرفة من يشغله ونوعه والنشاط الاقتصادي الذي يمارسه.

الحلبوسي في الكويت لتفعيل اللجان الحكومية والنيابية المشتركة

الانصات المركزي:

التقى رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسيوالوفد المرافق له، يوم الاثنين، أمير دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح.

وبحث اللقاء التعاون بين البلدين الشقيقين وتمتين العلاقات الثنائية وتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة، وتفعيل اللجان الحكومية والنيابية المشتركة بين البلدين، والتأكيد على ضرورة تفعيل مشاريع الإعمار ومخرجات المؤتمر الدولي للمانحين.

وأكد الحلبوسي خلال اللقاء حرصَ العراق على تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين الجارين في المجالات كافة، مثمناً مواقف الكويت الداعمة للعراق.

من جهته، قدَّم الأمير تعازيه بضحايا التفجيرين اللذين استهدفا ساحة الطيران ببغداد، معبراً عن استنكار دولة الكويت وإدانتها لهذين العملين اللذين استهدفا أرواح الأبرياء الآمنين وزعزعة الأمن والاستقرار، مجدداً دعم بلاده ووقوفها مع العراق لمواجهة التحديات التي يمرُّ بها، وتحقيق التنمية والاستقرار.

**هذا واستعرض رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، مع وزير الخارجية الكويتي أحمد ناصر المحمد الصباح اواصر العلاقات بين البلدين وسبل تطويرها

وافادت وكالة كونا الكويتية، انه خلال اللقاء استعرض الجانبان أواصر العلاقات الوثيقة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين وبحث سبل تعزيز وتطوير التعاون المشترك فيما بينهما على كافة الأصعدة إضافة إلى مناقشة آخر التطورات على الصعيدين الاقليمي والدولي.

* وعقد رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، مع رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم، الاثنين، مباحثات رسمية.

وذكرت شبكة (الدستور) الاخبارية في بيان صحفي، انه جرى خلال المباحثات استعراض علاقات التعاون بين العراق والكويت وسبل تعزيزها وتطويرها في المجالات كافة لاسيما المتعلقة بالجانب البرلماني.

وأضافت انه تم خلال المباحثات بحث العديد من الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك إلى جانب تبادل وجهات النظر إزاء ماتشهده الساحتين الاقليمية الدولية أخيرا من مستجدات وتطورات.

وعقب المباحثات أقام الغانم مأدبة غداء على شرف الضيف الزائر والوفد المرافق له في قاعة الاحتفالات الكبرى حضرها عدد من النواب.

يذكر ان رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي وصل والوفد المرافق له إلى الكويت الأحد، في زيارة رسمية تستغرق يومين.

السفير البريطاني: لا يمكن لأحد أن يكون فوق القانون

وكالات متعددة:

دعا السفير البريطاني لدى بغداد، الاحد، الى حماية حرية الاعلام في العراق.

وقال السفير البريطاني لدى بغداد ستيفن هيكي، في تغريدة دونها باللغة الانكليزية على موقع تويتر: "فزعت لسماع أنباء عن الاعتداء العنيف على الصحفية أميرة الجابر في بغداد". وأضاف "يجب أن تكون هناك عدالة ومساءلة عن هذه الجريمة النكراء – لا يمكن لأحد أن يكون فوق القانون".

وأشار إلى أن "حماية حرية الإعلام أمر ضروري للاستقرار في العراق ولإجراء انتخابات حرة ونزيهة".

السفير الفرنسي: العراق يمثل حالة توازن في المنطقة

الانصات المركزي:

أوضح السفير الفرنسي لمستشار الأمن القومي، الاثنين، أن العراق يمثل حالة توازن في المنطقة وفرنسا تدعمه وتؤيده.وذكر المكتب الاعلامي للاعرجي في بيان، ان"مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، استقبل بمكتبه السفير الفرنسي في بغداد برونو اوبير، والوفد المرافق له.

واضاف البيان ان"السفير الفرنسي قدم التعازي بشهداء العمل الإرهابي في بغداد، معربا عن دعم بلاده للعراق في مواجهة الخلايا الإرهابية"،مبينا أن "الإرهاب مازال يشكل خطرا على المنطقة والعالم أجمع وأن العراق يمثل حالة توازن في المنطقة"،مؤكدآ أن"فرنسا تدعم هذا التوازن وتؤيده".

وتابع البيان ان"الأعرجي بحث مع السفير الفرنسي تطوير العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، لاسيما في مجال التسليح وتبادل المعلومات الاستخبارية". واشار الى أن "وزارة الدفاع العراقية وبالتنسيق مع وزارة الدفاع الفرنسية ستعمل على تطوير منظوماتها في مختلف الصنوف وتلبية احتياجات الوزارة من تلك المنظومات".

واكد الاعرجي في ختام اللقاء أن "العراق يريد علاقات مميزة مع فرنسا، مشيدا بدورها في دعم العراق بمواجهة عصابات داعش، معربا عن أمله في أن يستمر هذا الدعم، للقضاء على ماتبقى من خلايا إرهابية".

العراق يسعى إلى اتفاق طويل الأمد مع صندوق النقد لدعم الاصلاحات الاقتصادية

رويترز :

أكد صندوق النقد الدولي استمرار المباحثات مع العراق للتوصل إلى اتفاق طويل الأمد لدعم لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المخططة.

وقال ممثل عن الصندوق، في بيان نشرته "رويترز"، إن "السلطات العراقية طلبت مساعدة طارئة من صندوق النقد الدولي باستخدام 'أداة التمويل السريع' (Rapid Financing Instrument)".

ورجح الممثل أن يطالب العراق أيضا "باتفاق طويل الأمد مع الصندوق للحصول على دعم لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المخططة". وأشار إلى أن "المحادثات مستمرة لبحث الطلب الطارئ".

وكان وزير المالية العراقي، علي علاوي، قد قال، في مقابلة مع "بلومبيرغ نيوز" إن العراق يجري مباحثات مع صندوق النقد الدولي للحصول على حزمة اقتراض بقيمة ٦ مليار دولار.

العراق قد يطلب ٤ مليار دولار إضافي في قروض منخفضة التكاليف من خلال برنامج آخر مرتبط بإصلاحات الحكومة.

وأشار علاوي، إلى أن السلطات العراقية تخطط للعثور على أنواع أخرى من التمويل لسد الفجوة في الميزانية، وبعد الموافقة على خطة الصرف فإن الحكومة ستصدر قرارا بصرف سندات محلية بقيمة ٥ مليار دولار لتوسيع رقعة النشاطات المالية.

٣ قرارات من مجلس القضاء الأعلى

إعلام مجلس القضاء:

أعلن مجلس القضاء الأعلى، الإثنين، مخرجات جلسته الرابعة المنعقدة لهذا اليوم، والتي تضمنت ٣ قرارات جديدة.

وقال إعلام القضاء في بيان، إن "مجلس القضاء الأعلى، عقد جلسته الرابعة المنعقدة حضورياً في الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأحد الموافق ٢٤ /١ /٢٠٢١ برئاسة رئيس محكمة التمييز الاتحادية فائق زيدان"، مبينا أن "رئيس مجلس القضاء الاعلى، بارك لمنتسبي مجلس القضاء الاعلى نجاح احتفالية يوم القضاء العراقي بمشاركة عدد محدود من القضاة وأعضاء الادعاء العام بسبب جائحة كورونا وإظهارها بالشكل الذي يليق بمكانه القضاء العراقي".

وأضاف، "كما أقر المجلس ترقية وانتداب عدد من السادة القضاة وأعضاء الادعاء العام وفق مقتضيات المصلحة العامة". وتابع، "وأقر المجلس التشكيلات القضائية في بعض المناطق الاستئنافية وفق المقترح المقدم من قبل السادة رؤساء الاستئناف".

وأشار إلى، أنه "وناقش المجلس الاعمام الخاص بإنشاء محاكم العنف الأسري ولكثرة الطلبات وواقعيتها بخصوص معاناة ساكني المناطق البعيدة عن مركز المحافظة والاستئناف عند تسجيل الشكوى اواكمال إجراءات التحقيق فيها لذا قرر المجلس إصدار أعمام لاحق يتضمن تسمية قضاة تحقيق وجنح للنظر بقضايا العنف الأسري إضافة إلى أعمالهم وحسب لاختصاص المكاني لمحل وقوع الجريمة إضافة إلى المحاكم التي تم إنشائها في البيان المرقم (٩/ق/أ) في ١٠ /١ /٢٠٢١".

وبين، "وقرر المجلس تخويل رؤساء محاكم الاستئناف تشكيل او أعادة تشكيل اي لجنة او هيئة تحقيقيه لايشترط قانون التنظيم القضائي او قانون مجلس القضاء الاعلى صدور الأمر بذلك من قبل رئيس المجلس".

واوضح، أنه "وناقش المجلس موضوع تكليف المحققين القضائيين بأعمال إدارية ووجه المجلس بعدم جواز ذلك باستثناء بعض الحالات الخاصة وعلى نطاق ضيق جداً إضافة إلى عدم جواز اتخاذ الإجراءات الجزائية بحق المحققين القضائيين إلا بعد التوجيه بذلك من قبل اللجنة الانضباطية او جهة إجراء التحقيق الاداري".

وزير المالية: تخفيض قيمة الدينار لتخفيض الضغط على النفقات العامة

نحاول الحصول على قرض بقيمة ٦ مليارات دولار من صندوق النقد الدولي

صحيفة (المدى):

كشف وزير المالية علي علاوي، ان العراق يجري مباحثات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة ٦ مليارات دولار وذلك لدعم ورفد اقتصاده المتهالك، جاء ذلك خلال مقابلة اجراها مع موقع بلومبيرغ الأمريكي. وقال علاوي ان "العراق يتوقع عجزا ماليا في ميزانية ٢٠٢١ بقيمة ٧١ تريليون دينار".

وأضاف انه "حالما تتم مصادقة البرلمان على الموازنة، فان بإمكان العراق ان يتقدم بطلب للحصول على ٢ مليار دولار كتمويل سريع عبر آلية خاصة أنشأها صندوق النقد الدولي لمساعدات اقتصاديات للبلدان المتأثرة من جائحة كورونا".

وأشار علاوي الى، انه "بامكان بغداد ايضا ان تطلب ٤ مليارات دولار اضافية كقروض واطئة الكلفة عبر برنامج آخر له علاقة بإصلاحات الحكومة."

وبينما يمكن لمساعدة صندوق النقد الدولي ان تغطي جزءا يسيرا من العجز، فانه بامكانها ايضا ان تقلل من استنزاف العراق لاحتياطياته من العملة الصعبة. واقترضت الحكومة العام الماضي اكثر من ٢٥ مليار دولار من البنك المركزي لتسديد مرتبات موظفي القطاع العام وتلبية نفقات ومتطلبات ضرورية اخرى.

من جانب آخر يخطط العراق ايضا لأنواع اخرى من التمويل للمساعدة في سد الفجوة المالية.

وقال علاوي انه "حالما تتم المصادقة على الموازنة فان الحكومة ستتحرك ايضا لاصدار سندات محلية بقيمة ٥ مليارات دولار لتوسيع قاعدتها المالية".

ولفت وزير المالية الى أن "القروض الدولية غالبا ما تكون مكلفة وباهضة، لا اعرف فيما اذا هناك اقبال على شراء سندات عراقية"، مشيرا الى أن "الرجوع لهذه الاسواق الآن هو أمر صعب بعض الشيء." وفقا لمؤشرات بلومبيرغ باركليس فان معدل عوائد سندات العراق بالدولار تقدر بنسبة ٨,٣٪، احد اعلى المستويات بالنسبة لاي حكومة على المستوى العالمي.

منذ انهيار اسعار النفط العالمية بسبب تفشي وباء فايروس كورونا واقتصاد العراق يتراجع، وبينما يشهد الوضع الان بعض التعافي عقب ارتفاع اسعار النفط قليلا، فان البلد ما يزال يصارع من اجل تغطية نفقاته ويحاول منع ازدياد المصاعب سوءا. العام الماضي تجاوز العراق حدود معدلات الانتاج المتفق عليها مع منتجي نفط آخرين في أوبك، وذلك في مسعى منه للحصول على مزيد من النقد الذي هو بأمس الحاجة اليه مما اضطره بعد ذلك لوضع خطة تعويض ما ترتب على ذلك بتخفيض مزيد من انتاجه حسب جدول زمني.

وقال علاوي ان "العراق سيلتزم بحصص الانتاج المقررة حيث ان ذلك يساعد في تفادي مخاطر انهيار الاسعار من جديد"، واثنى على التقليص المفاجئ الذي قامت به السعودية لانتاجها هذا الشهر مما ساعد على ارتفاع اسعار النفط.

واضاف علاوي ان "عجز ميزانية البلد قد يتقلص بنسبة ٢٥٪ هذا العام إذا ما بقيت اسعار النفط محافظة على معدلاتها الحالية البالغة ٥٥ دولارا للبرميل".

وكان صندوق النقد الدولي قد توقع انكماش اقتصاد العراق بنسبة ١٢٪ في عام ٢٠٢٠، وهي اكبر نسبة من بين اي عضو آخر في اوبك وفق حصص تقليص الإنتاج، وشهدت الميزانية عجزا بنسبة ٢٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

«داعش» يدخل مرحلة الاستثمار السياسي في العراق

صحيفة (الشرق الاوسط) :

غداة تفجير «ساحة الطيران» الدموي والأكثر قساوة في بغداد الخميس بعد سنوات من الهدوء انتشرت شائعات مصحوبة بمقاطع فيديو أو أصوات لما قيل عنهم إنهم قياديون في تنظيم داعش. محور الشائعات التي انتشرت في أرجاء العاصمة العراقية هو وجود أكثر من ١٥ انتحارياً يتجولون في شوارع بغداد وسوف يستهدفون مناطق معينة مكتظة بالسكان في جانبي الكرخ والرصافة من المدينة. ولكي تصبح الشائعات أكثر قابلية للتصديق فقد تم تداول مقاطع فيديو وأخرى صوتية بعضها لقياديين في التنظيم يتوعدون بالويل والثبور وعظائم الأمور.المفارقة اللافتة أن بعض المقاطع الصوتية تعود إلى عام ٢٠١٦، فيما أن قسماً آخر ممن تحدثوا فيها ظهر أنه مقتول أو مات منذ سنوات. الجهات العراقية المسؤولة بدأت منذ أمس اتخاذ إجراءات صارمة في بغداد انسجاماً مع هذه الشائعات.

وفيما بدأ التنظيم بتعزيز موقعه بعد سلسلة تفجيرات وحوادث خلال الشهور الماضية من بينها عمليتان كانتا قريبتين من بغداد (عملية الطارمية شمال غربي بغداد) و(الرضوانية جنوب غربي بغداد)، فإنه دخل مرحلة الاستثمار السياسي مع بدء الموسم الانتخابي مبكراً وتطورات الصراع الأمريكي – الإيراني بعد تولي جو بايدن الرئاسة. فسواء كان التنظيم نفسه يريد استثمار هذه الأجواء المثالية لصالحه، أو أن أطرافاً سياسية داخلية أو خارجية تسعى لاستثمار أجواء الفوضى لصالحها فإن «داعش» هو الوحيد الذي لا يخسر شيئاً في أي مواجهة من منطلق أن مشروعه لا يتعلق بانتخابات داخلية عراقية أو مفاوضات إيرانية – أمريكية.

وبشأن ما بدا عليه تنظيم داعش في الآونة الأخيرة بدءاً من تفجير ساحة الطيران الانتحاري إلى التعرض العسكري في محافظة صلاح الدين وما إذا كان ذلك يمثل متغيراً في خطط التنظيم أم فشلاً أمنياً، يقول اللواء الركن المتقاعد عماد علو مستشار المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب في حديث لـ«الشرق الأوسط» إنه «يمكن القول إن الاثنين معاً" فهناك تغير واضح في خطط وأهداف (داعش) إلى جانب تعثر أمني بسبب الإرباك وتشتيت الانتباه إلى ما تتعرض له المنطقة الخضراء والسفارة الأمريكية وأرتال الدعم اللوجيستي للتحالف الدولي».

وأضاف علو أن «داعش يهدف إلى إدارة حرب عصابات طويلة الأمد لإنهاك القوات والأجهزة الأمنية، والتصاعد والتطور النوعي في عمليات (داعش) يؤكدان ما ذكرناه سابقاً ونبهنا إليه من أن العمليات العسكرية التقليدية واسعة النطاق لم تنجح في كبح جماح التنظيم الإرهابي لأنها مكشوفة ومكلفة وليست وسيلة لمواجهة أسلوب حرب العصابات». وأكد أن «اتباع أساليب قتالية غير تقليدية والقيام بعمليات خاصة المستندة إلى معلومات استخبارية دقيقة واستطلاع ميداني مستمر ويومي مع إعادة دراسة وإعداد ساحة العمليات هي الأساليب الناجعة لمواجهة إرهاب (داعش) على المستوى العسكري والأمني ولا ينبغي إغفال دور الوزارات والمؤسسات الأخرى المسؤولة عن تقديم الخدمات وإعادة الإعمار وتوفير فرص عمل للحد من قدرة التنظيم على اختراق المجتمعات وبناء حواضن جديدة».

وتابع اللواء: «وقبل كل ما ذكرناه لا بد بل يجب إعادة النظر في أساليب التنسيق والتعاون بين الحشد الشعبي والجيش والشرطة الاتحادية وبقية الصنوف المساندة من خلال هيئة أركان مشتركة تتبع مبدأ وحدة القيادة والسيطرة، بالإضافة إلى تنسيق جهود وقدرات رد الفعل السريع إزاء أي هجمات إرهابية»، موضحاً في الوقت نفسه أن «القوى السياسية التي تتوافر على أذرع مسلحة لا ترغب في الوقت الحاضر بالتخلي عن سيطرتها على أذرعها المسلحة ووضعها تحت سيطرة فعلية وقيادة وتصرف القائد العام للقوات المسلحة».

وبشأن ما إذا كانت عمليات «داعش» الأخيرة مقدمة لعمليات أخرى، يقول اللواء الركن علو إن «من المتوقع حصول المزيد من الخروقات الأمنية في حال استمرار الارتباك الأمني واستمرار تعرضات الكاتيوشا للمصالح الأمريكية، مما يجعلنا أمام تساؤلات عديدة أخرى حول الجهات المستفيدة من عودة التفجيرات الإرهابية إلى المدن العراقية».

← قضايا ستراتيجية وقراءات مستقبلية

مستقبل علاقات أربيل وبغداد" فيدرالية غير مستقرة

الخلفية، الجهات المؤثرة، السيناريوهات والمقترحات

- الباحثون: د.يوسف كوران،د.أوميد رفيق فتاح، د.عابد خالد رسول،د.هردي مهدي ميكه

مركز الدراسات المستقبلية- السليمانية- اقليم كردستان :

فهرست المواضيع:

المحور الأول: الخلفية التأريخية وطبيعة العلاقة

المحور الثاني: وجهات النظر السائدة والاطراف المؤثرة للعلاقة

المحور الثالث: السيناريوهات والمقترحات

توطئة:

إن العلاقات بين اربيل وبغداد، هي مفعمة بالصعبات والمشقات، تلك العلاقات بطبيعتها، وبسبب وجهات النظر المتطرفة والمتغيرة بين كلا الطرفين، من لاعبين محليين حتى يصل الامر الى لاعبين اقليميين ودوليين، لم يكن بالمقدور حلحلتها جذريا، ولم يصل الى مسك التلابيب بشكل عنيف ليتم حسم الموضوع في جو مقلق، ومن دفع الثمن أكثر في هذا الوضع غير المحسوم منذ عشرات السنين، هم مواطنو العراق وكردستان.

الان، تمر العلاقات بين الاقليم والعراق بوضع لم يحسم أمره بين الحلحلة والانفصال، وفي هذه الحال لا العراق بمقدوره تجاهل الاقليم ولا الاقليم يمكنه ان يتغافل عن الوضع، لذا توجد محاولة لدى كلا الطرفين لحسم ملف العلاقات المعقد، ولو أتت المحاولة بحل جزء من اشكاليات هذه العلاقات.

في المراحل الاولى لتنظيم العلاقات بين اربيل وبغداد، فقد وجد الى حد ما، تفاهم بيِّن بين الوفدين المفاوضين للاقليم وبغداد، ومن المنتظر ان تلج حالة العلاقات مرحلة اخرى بعد المصادقة على ميزانية العراق لعام ٢٠٢١ من قبل البرلمان، لذا خصصت قراءة العدد الثامن، للتباحث بشأن الخلفية ووجهات النظر السائدة المؤثرة، اطار الاشكالية، الاطراف المؤثرة داخل العملية وفي النهاية تم عرض السيناريوهات ومقترحات الباحثين.

المحور الاول: الخلفية التأريخية وطبيعة العلاقة

لم يكن تطبيع علاقات اربيل مع بغداد وعدم تطبيعها، مرتبطا فقط بالحقائب الحكومية لكلا الطرفين حتى يمكن حلحلتها باستيلاء الفلان على كرسي الحكم او ترك الاخر له، بل في الحقيقة، طال تعقيد العلاقات وتراكم المعضلات واحيانا فقد تمت تغطية تلك المعضلات بشكل مؤقت او حاولوا تخديرها مؤقتا وفي الاخير ادت تلك الحلول مرة اخرى الى اسباب اضطراب تلك العلاقات المعقدة والمليئة بالازمات السابقة. يقترب تاريخ علاقات الحركة التحررية الكردستانية مع العراق المليئة بالصعبات و المشقات، مئة عام، ولم يتم تثبيت بعض مطلب كردستان حتى الان، في هذا العراق الذي حددت سوره بدون كردستان منذ عام ١٩٢١، وكانت بغداد تتجاهلها رغم التحول السياسي والايديولوجي وانتهاء الانتداب والاستعمار وتغيير نمط النظام السياسي في العراق اربع مرات وباربع انماط مختلفة (الانتداب، الملكي، الجمهوري المركزي، والجمهوري الفدرالي). وقد استمرت تلك المطالب الكردستانية الى الان، وبقي وريثو اعدائها السابقين في بغداد اذ لم تتناغم ايقاعات سياساتهم مع الحان حقوق الاقليم.

وفي التاريخ الداني، رغم مرور ما يقارب ١٨ عاما على سقوط صدام، و١٦ عاما على صياغة دستور العراق، لكنه لم تستقر هوية النظام السياسي للعراق. على الرغم من ذكر دولة العراق ونظامها السياسي العراقي في المادة الاولى من الدستور كدولة فدرالية علناً، الا ان تجربة العراق المستغرقة ١٦ عاما بعد ٢٠٠٥ أظهرت أن الاطراف الرئيسة العراقية لم تتفق على نمط ادارة الدولة المسماة بالدولة الفدرالية أبداً.

اذ تغيرت علاقات الكرد واقليم كردستان والشيعة المخططين الرئيسين لعراق ما بعد ٢٠٠٣، بخلاف الماضي، صوب التعقيد والبروردة والاضطراب، حتى وصل الامر الى حد انها اصبحت خطرا على كردستان والدولة الفدرالية ككيان فدرالي موحد.

لذا فان مصدر المشكلات كما هو الان لا يتبلور في الرواتب وبعض المستحقات المادية، بل ان التوصل الى مثل هكذا علاقات لم يكن اصلا رغبة الحركة السياسية الكردية ولا الاعتراف المقتنعة للاطراف العراقية، لكن قلق الطرفين وفزعهما وعدم اعترافهما بشكل صريح بكيفية وجودهما، جعلهما مضطرين للوصول الى هذا المستوى من العلاقة، بدل الوصول الى حل جذري بحيث يمنعهما من الرجوع الى الاطار نفسه، مرة اخرى.

ان تاريخ محاولات تنظيم علاقات الاقليم مع العراق بعديها التنازلي والتصاعدي، طويل ومتعدد الانماط: الثنائية (الكرد والانكليز)، الثلاثية (الكرد، العراق والانكليز)، الثنائية العراقية (الكرد وجمهورية ١٩٥٨، الكرد والجمهورية البعثية، اذار ١٩٧٠)، المستوى الدولي (الكرد والتحالف في ١٩٩١، جعل اقليم كردستان امرا واقعا)، وايضا الاطراف الثلاثة الجديدة (العراق، امريكا والكرد) حيث مثلت هذه العلاقة اكثر تاثيرا تحت مراقبة امريكا، وجعلت مسألة الفدرالية وحقوق كردستان امرا دستوريا، بحيث أوجدت تفاهما عراقيا جديدا أدت الى خلق اطار موائم للاقليم والعراق، بين سنوات ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٤، رغم التصاعدات والانخفاضات التي حدثت عليها بين فينة واخرى، لكن منذ عام ٢٠١٧ لم تتطور هذه العلاقة فحسب بل سببت في انخفاض مستويات العلاقات السياسية

والامنية والمالية بين اربيل وبغداد، واقتصرت على الميزانية والقوانين القصيرة المدى كالقروض. الان، ما يهم الاقليم، هو الدستور العراقي ويرغب أن يكون الدستور أساس تنظيم العلاقات، لكن ثمة وجهة نظر عراقية مؤثرة، صادرة عن جهات سياسية مختلفة، تطالب بتعريف وتفسير وصياغة الدستور بحيث يؤدي الى مزيد من تحجيم الاقليم. مهما يكن من حال، ينبغي أن يكون مصدر توجيه التفكير والعلاقات بين اربيل وبغداد، هو التفكير في وضع خارطة الطريق الجذرية والانهاء والاعتراف بطبيعة المشكلات بدل التهرب وترك المعضلات لذاتها والحقب والاجيال اللاحقة، حيث يؤدي الى التلاشي البشري والمالي والانحطاط الاكثر وعدم الاستقرار لكلا الطرفين.

إطار المشكلة بعد ٢٠٠٣:

كتب دستور ٢٠٠٥ من وجهة نظر الشيعة والكرد الغالبة بشكل رئيس، إذ قام الكرد بتثبيت أحد اهدافهم الرئيسة وهو الفدرالية. رغم ذلك الانجاز، الا انه لم يستطع أن تحل بعض المشكلات منذ البدء بكتابة الدستور، أهمها هي كركوك والمناطق المتنازع عليها، وأيضا رغم الاعتراف غير المباشر بقوات البيشمركة وتمويلها من قبل بغداد، لكن لم توضح معضلة تمويل البيشمركة ولا حتى تمويل اقليم كردستان ذاته في الدستور، وهكذا أصبحت، بعد عام ٢٠٠٣، مسألة المناطق المتنازع عليها والبيشمركة والميزانية، عناوين رئيسة للمعضلات الماثلة بين كلتا الجهتين، وبحسب الظروف السياسية فان بغداد واربيل تلجان في دائرة تدهور علاقاتهما.

ومن جهة أخرى بعد بحث الاقليم عن النفط والغاز ومن ثم ايجاد كم هائل منهما وصدور قانون النفط والغاز من برلمان كردستان عام ٢٠٠٧ وعدم موافقة الحكومة الفدرالية على صدوره قبل قانون الفدرالية، فقد أضحت معضلة النفط على رأس المعضلات الرئيسة الاخرى الماثلة بين اربيل وبغداد، وتلو استقطاع ميزانية الاقليم من قبل بغداد عام ٢٠١٤، شرع الاقليم بتصدير النفط من جهته منفردا الى الاسواق العالمية.

وبعد اجراء عملية الاستفتاء واستيلاء بغداد على المناطق المتنازع عليها مرة اخرى، ومن ثم ١٦ اوكتوبر عام ٢٠١٧، فقد غطت حالة عدم وثوق تامة على طبيعة العلاقة الثنائية بين الطرفين.

وكانت المعضلات الرئيسة مثل مصير كركوك والمناطق المتنازع الاخرى والبيشمركة والميزانية كلها عمَّقت مشكلات كلا الطرفين اكثر، لكن بسبب الازمة المالية وانخفاض قيمة النفط فقد أضحت المشكلة الاقتصادية ابرز مشكلات الطرفين، والتي تشمل:

مسألة كمية وكيفية تسليم النفط واستفادة الطرفين منه، وكذلك مسألة المستحقات المالية للاقليم من حصته في ميزانية ونقد واقتراض العراق والفرص السياسية الاخرى التي يستفيد منها العراق الآن كدولة والاقليم محروم منها.

ان اساس الاعتراضات واستقطاع حصة الاقليم من قبل بغداد، هو سياسة نفط الاقليم، وخصوصا تصديره وعدم اعادة وارداته الى خزينة الحكومة الفدرالية. رغم انه في المادتين ١١١ و ١١٢ من الدستور ذُكِر ان النفط والغاز وملكيتهما يعود الى جميع العراقيين وتُدارُ تلك الحقول النفطية الان (اي عام ٢٠٠٥) من قبل الحكومة الفدرالية مع الاقاليم والمحافظات، الا أنه لم ترد تفاصيل ادارتها وخصوصا في حقول ما بعد عام ٢٠٠٥، والتي من المفروض أن ينظمها قانون خاص وفق المادة ١١٢ من الدستور، ولكنه حتى الان لم تنظم.

بالرغم من طرح مشروع قانون النفط والغاز على البرلمان العراقي في العامين ٢٠٠٧ و٢٠١١ الا ان البرلمان العراقي لم يستطع أن يُصدِر هذا القانون، والمانع الاساس هو عدم الاتفاق على صلاحيات وحقوق الاقليم والمحافظات المُنتِجة، وأخيراً اعتمد الاقليم على قانونه الخاص (عام ٢٠٠٧) في غياب قانون فدرالي، وقد ادار الاقليم نفطه وغازه، مما سبب في تعميق الخلافات بين الطرفين..

المحور الثاني: وجهات النظر السائدة والاطراف المؤثرة للعلاقة

وجهات النظر السائدة:

قبل تحديد الاطراف المؤثرة داخل المعضلات العريقة–الحديثة بين اربيل وبغداد، من المستحسن، على مستوى عام، كما برز في تاريخ العلاقات، أن نحدد وجهتي النظر السائدتين والمؤثرتين في التلاقي، اللتين لهما الحضور الدائم في تصاعد وانخفاض العلاقات بين الطرفين:

اولا: وجهة النظر الاولى:

هي وجهة نظر الاقليم التي تحاول، بالمرتبة الاولى، أن لا يُكوَّن عراقٌ مركزيٌ تحت أي وجهة قومية أو ايديولوجية أو مذهبية، وتأتي في المرتبة الثانية الحركة السياسية لكردستان التي لم تكن لديها أي اشكالية، أساساً منذ ١٩١٨، في حدود كيانها المكون، الان، من اربع محافظات، بل ما هو موضع الاشكالية الرئيسة للحركة في أية مرحلة زمنية هو كركوك والمناطق المتنازع عليها، كلما جحد الانتداب البريطاني آنذاك والاطراف العراقية بعدهم، لتلك الحقوق، أدى الى قطع جميع أنماط العلاقات والتعاون بين الطرفين وعادوا الى المربع الاول. لقد اعتبرت الحركة السياسية للاقليم كلا الخطين المذكورين كسور أحمر، إذ إنه وصل، الى حد ما، مع ثلاثتهم الى نفس النتيجة، فأي نماء حدث وأي ازمة طرأت، أجهضت فيهما حقوق الاقليم على الاقل، وأي محاولة للاقليم، ولو كانت المحاولة دستوريا، من أجل تطبيع المناطق الكردستانية الواقعة خارج الاقليم، فورا اعترضتها وجهات النظر الامنية والمركزية ومؤازروها الاقليميون أضعافا مضاعفة، ولم تتشابك علاقتهم فحسب بل وصل الامر الى الهجمات العسكرية وتحجيم سلطة اقليم كردستان وحدوده.

ثانيا: وجهة النظر الثانية:

هي وجهة نظر العراق بحكومته وأغلبيته البرلمانية، تجول وجهة النظر هذه في دوامة فزع كابوس انقسام العراق، وتوسع الاقليم أكثر، وتخطو تحت تأثير هذا الكابوس وهو الذي جعل مستوى العلاقات بين بغداد والاقليم يرجع الى الوراء. على الرغم من أن هذا التصور يظهر في أشكال مختلفة، لكنه يملك تفسيراً خاصا به للفدرالية بدل التعريفات السائدة لتطاريز الفدرالية، بحيث يقومون بتفريغ الفدرالية من مسالخ دلالتها والنظر اليها فقط من زاوية تجاوز اربيل حتى رسم خارطة لإبقاء العراق موحداً. ومصدر هذا يعود الى ذلك التصور الذي بني على أساس الفزع والاستياء، بدل تنظيم العلاقات على مبدأ الواجبات والحقوق والتزام الطرفين، وتقسيم الثروات والصلاحيات على مبادئ الفدرالية.

الأطراف المؤثرة:

اولا: الحكومة الإتحادية

من المعلوم ان الطرف الاساس في معضلات بغداد مع اربيل، هو مؤسسات الدولة الفدرالية (الحكومة والبرلمان). وكانت سلطات بغداد، وخصوصا بعد ٢٠١٧، تبلور لديهم الركون الى توسيع دائرة السلطة المركزية على الاقليم والمحافظات الاخرى، رغم الاعلان عن أن سبب حلّ مجالس المحافظات هو من أجل مكافحة الفساد، الا انه الى جانب ذلك محاولة لتقليل سلطة الحكومات المحلية، توجد هذه الرغبة بشكل بارز لدى البرلمان والقادة الشباب وكثير من القيادات الحزبية.

والمطرح الرئيس لوجهة النظر هذه، هو أنه يتم تأمين الامن والتنمية الاقتصادية من خلال اعادة تقوية السلطة المركزية فقط، وينتقدون، علنا، بعض فقرات الدستور الخاصة بصلاحيات الاقليم والمحافظات، ويحاولون تعديلها.

ومن جهة أخرى، وبسبب ضعف موقع رئيس الوزراء الحالي، في البرلمان الفدرالي وحضور القوى الاقليمية والدولية في العراق، فلم يكن بمقدور الحكومة الحالية معالجة المعضلات، كما ان هذه الحقيقة هي واقعة لمعضلات وسط وجنوب العراق، بقدر ذلك واقعة في المناطق المتنازع عليها واقليم كردستان أيضا.

بهذا الشكل وبسبب اقتراب موعد الانتخابات واستيلاء القوى السياسية الشيعية الغالبة في البرلمان على الارادة السياسية للحكومة، ومثولة برلمان لم تكن في صالحه أن يكون هناك حكومة ورئيس وزراء سليط قبل الانتخابات، وبالنتيجة فان الفاعل الرئيس للمشكلة ليس بمقدوره ولا في مصلحته أن يعالج تلك المعضلات.

وصار توجه تفكير الاطراف العراقية والفدرالية، على مسألة ادارة النفط مثل العقدة المشتبكة لتنظيم العلاقات، صادرا عن اربعة مناظر، وهي:

أ- من منظور سيادة الدولة وفعالية السلطة، يعتقد العراقيون أن الحكومة الفدرالية ليكون بمقدروها السيطرة على جميع القوى المنافسة السيادية للدولة، وخصوصا تلك القوى التي برزت بعد انتفاضة ١٩٩١ والاوضح بعد أحداث ٢٠٠٣، ينبغي لها ان تستولي على جميع القرارات المالية، لتستطيع من خلالها قطع مصدر وارداتها لتلك القوى الخارجة–المركزية واستمرارها، لذا بان بعض العراقيين يرون ان تحويز اقتصاد الكرد وهو اداة تضعيف قوتهم (البيشمركه)، هو المحطة الاولى للسيطرة على تلك الجماعات والقوى المسلحة غير النظامية الاخرى، وان بقاء البيشمركة خارج سيطرة المركز هو التبرير لعدم خضوع القوى الاخرى.

ب- من منظور التنمية، يرى بعض العراقيين أنه يطالب تجاوز المرحلة الانتقالية والانقاذ من سمات الدولة الهشة والفاشلة، ان تتبلور جميع الكفاءات والسلطات في قبضة السلطة المركزية، لذا فان بقاء ملف نفط كردستان خارج سلطة المركز، هو أكبر عائق أمام هذه التنمية المطلوبة، ما جعل بالنتيجة، الشعب العراقي بأكمله والمكونات الاخرى ضحية مصالح الكرد.

ج- من المنظور الستراتيجي، ليس لتمزيق قدرة العراق المالية وتقسيم ارادة التعامل بملف النفط بين الكرد والحكومة المركزية، بعد واحد وهو خطة تضعيف موقع العراق الستراتيجي، المتبع بعد حرب الخليج الثانية فحسب، بل هو عامل خارجي لمنع اعادة الموقع المتين الضائع للعراق في الماضي.

د- من منظور الصراعات الداخلية: ان النفط وارداته، كجُلِّ الموارد الاقتصادية والمالية الاخرى، هو مادة رئيسة للمعاملة غير المشروعة والفاسدة، التي تستخدم في صراعات داخل الاحزاب والتكتلات، بهدف تقوية الذات ولمِّ شمل الانصار والنفوذ، لذا فان رغبة بعض الاطراف العراقية في نزع ملف النفط من اربيل هي محور من محاور ذلك الصراع غير المشروع، وليس الهدف منها اعادة تقوية وتمتين اقتصاد العراق.

ثانيا: إقليم كردستان:

اتبع اقليم كردستان، طوال خمسة عشر عاماً مضت، سياسة الاقتصاد المستقل، فهو يعتقد ان هذه السياسة التي اتبعها هي موائمة مع الدستور وخصوصا مع المواد ١١٢ و ١١٤ و ١١٥، ومن الناحية السياسية، فقد فسر وجود اقتصاد شبه مستقل للاقليم لدى كثير من قادته كضمان لسياسة شبه مستقلة وعدم الولوج في ضغوطات بغداد، رغم أنه في البداية، لم تتفق الاحزاب السياسية على سياسة الاقتصاد المستقل، فقد اعتقد بعض أنها تؤدي الى نشوب اشكاليات مع بغداد، لكنها في الاخر، تغلبت هذه السياسة واضحت السياسة الرسمية لحكومة الاقليم.

الان وخصوصا بعد استقطاع حصة الاقليم من الميزانية، فقد واجهت هذه السياسة انتقادات محلية، وأدى تدهور الوضع الاقتصادي للاقليم، بسبب انخفاض سعر النفط، الى ضعف موقف حكومة الاقليم أكثر.

واذا أمعننا في وجهة النظر الكردستانية وخصوصا في ملف النفط، يمكن أن تراعى أربعة مناظر رئيسة لفهم الملف، وهي تؤثر في طبيعة العلاقات بين بغداد واربيل:

أ- من المنظور القومي: ان التعامل بالنفط، لدى الكرد، هو أساس التعبير عن تلك الاستقلالية النسبية التي اكتسبوها بعد الانتفاضة إطار حدود العراق والمنطقة، من أجل الانقاذ من التهميش والانطوائية التي أصابهم، عشرات السنين قبل الانتفاضة.

ب- من المنظور الفدرالي: يرى الكرد أنه ينبغي أن تكون الفدرالية واللامركزية المالية أساساً لتقسيم الواردات والقرارات المالية، كما أنه ووفق دستور ٢٠٠٥ ينبغي ان تكون الفدرالية أساسا لتقسيم السلطة والقرارات السياسية في جميع المستويات التشريعية والقضائية والادارية.

ج- من المنظور الديموقراطي: يعتقد الكرد، اذا كان من المقرر ان تكون اعادة بناء دولة العراق بعد تغييرات ٢٠٠٣، بخلاف تقاليد حاكمية النظام البعثي والانظمة الماضية الاخرى وبشكل بعيد عن النزعة المركزية للسلطة وقمع المناطق الاخرى الخارجة عن سلطة المركز، فان منح الصلاحيات المالية للمناطق خارجة المركز هو احد الأبعاد للسيطرة على سلطة المركز والاياب مرة اخرى الى النظام الاستبدادي المركزي وتهميش الاخرين.

د- من منظور الصراعات المحلية: يرى بعض الاطراف الكردية ان النفط وارداته هو محور الصراعات الحزبية وتوازن القوى بين البقع السياسية-الجغرافية في الاقليم، لذا فان أي إيداع لهذا الملف للحكومة المركزية ربما

تؤدي الى تعقيد تلك الصراعات واضطراب تلك الرجازة، وهذا ربما يُؤْدي ليس بالاقليم فقط بل بالعراق ايضا الى عدم الاستقرارية غير المرجوة.

لكن على مستوى المجتمع والحركات المعارضة عن نمط ادارة اقليم كردستان، فقد تم خلق رأي عام في اقليم كردستان وحكومته حول اعادة الاعتماد اكثر على العراق من الناحية المالية والاقتصادية وحلحلة المشكلات العالقة بينهما وفق فقرات الدستور. لكن ضعف اقتصاد الاقليم وعدم تنظيم نمط تعامله مع بغداد من قبل الاحزاب السياسية الكردستانية الرئيسة من جهة، وعدم وجود حكومة قادرة على تنفيذ القرارات في بغداد من جهة اخرى، كل ذلك صار العقدة المتشابكة لعلاقة الطرفين.

ثالثا: القوى الاقليمية والدولية:

لا يخفى أن العراق واقليم كردستان ايضا، هو الميدان المتين لصراعات القوى الاقليمية والدولية، حيث ان امريكا وايران هما العاملان الرئيسان فيه، هذا عدا عدد اخر من العاملين فيها مثل توكيا واوروبا وروسيا والسعودية. ان وجود هذه الصراعات الشاسعة في العراق وخصوصا بسبب حضور التنظيمات الارهابية العالمية في مناطق العراق المختلفة، جعل العراق تحت سيطرة الاستقطابات الاقليمية والدولية المختلفة، بهذا لم تكن علاقات الاقليم مع بغداد نائية من تأثير صراعات تلك القوى دوماً، فاحيانا أدت تلك القوى الخارجية دورها في تعميق او تضعيف العلاقات بين بغداد والاقليم وفي احايين أخرى أدت الى تحسين العلاقات بينهما.

المحور الثالث: السيناريوهات والمقترحات

السيناريوهات:

لفهم نتائج المناقشات وعرض وجه الصورة الحقيقية، ينبغي عرض سيناريوهات ومستقبل العلاقات بين الطرفين المفاوضين، صحيح ففي مشروع ذلك القانون الذي تدور المناقشات حوله الان في مجلس النواب، وبالاخص في النصوص الخاصة بحصة اقليم كردستان في ميزانية ٢٠٢١، على الاقل، وبشكل رسمي، قد توصلت اليها حكومة اقليم كردستان من خلال الاتفاق، هو موضع القبول. لكنه يمر بمناقشات ومن يحتمل كثيرا أن لا يحسم أمر تلك الفقرات والمواد المتعلقة بحصة اقليم كردستان وخصوصا موضوع النفط او واردات النفط كما اقترحته حكومة الاقليم، لذا فقد ارتبط مستقبل هذا الموضوع باتفاق سياسي وارادة سياسية وفهم سياسي من قبل القوى السياسية العراقية والكردستانية، لان الاختيار الصحيح و الحاسم هو ينبغي ان تُجرى المفاوضات والمناقشات، ولتحديد مستقبل تلك المناقشات والمفاوضات يمكن العمل على السيناريوهات الاتية:

اولاً: سيناريو الاتفاق:

يقترح الطرفان المفاوضان، سيناريو الاتفاق كحل، لكن ثمة خلافاً حول التفاصيل، فاقتراح مشروع ميزانية العراق (لاقليم كردستان) هو موضع القبول، إذ انه يعتمد، الى حد ما، على الدستور ومنح حق ادارة الموارد الطبيعية بشكل مشترك، فتصر حكومة الاقليم، في المناقشات، على هذا الموضوع ويعدُّ نقطة قوة حكومة الاقليم، وتطالب الحكومة الفدرالية حسن النية والالتزام من حكومة اقليم كردستان بتفاصيل وتسليم النفط الى شركة سومو.

في حالة تجسيد هذا السيناريو، يمكن ان يعرض هذا السيناريو ضمن سيناريوين:

١- الحل الشامل أو شبه الشامل: كتسليم جزء من النفط وابقاء جزء اخر، كما جرى مع حقيبتي العبادي وعبدالمهدي الوزاريتين. هنا يغض الطرفان البصر عن جزء من مطالبهما جراء حل وسطي.

٢- الحل النهائي الجذري: وذلك من خلال تحديد نمط ثابت لتمويل اقليم كردستان مثل كثير من الفدراليات المستقرة والعالمية المتقدمة، يكون هذا الحل نافعا لكلا الطرفين، لكن وضع العراق الراهن لا يسمح لاجراء خطوة كهذه في الامد القريب.

ثانياً: سيناريو عدم الاتفاق:

يعمل هذا السيناريو على احتمال مطالبة الطرف العراقي بتسليم النفط وملفه كاملا، حيث الان يجرى العمل عليه كورقة ضغط للانتخابات، يُراد أن تدار جميع واردات النفط وواردات الاقليم المحلية عن طريق حكومة بغداد، فالحكومة العراقية ترى انه رغم ان نفط اقليم كردستان يباع في السوق بسعر أرخص وكانت تكلفة انتاجه قرابة عشرين دولارا لكل برميل، وهذا ما يفسر بأنه يضر بالثروات العامة، هذا اضافة الى اتهام الاقليم بوجود الفساد وعدم الشفافية في ادارة ملف النفط، الا ان هذا الطلب لدى حكومة الاقليم هو انتهاك للدستور العراقي، وفي الوقت نفسه هو تصغير لكيان اقليم كردستان، فهذا التوجه لدى حكومة الاقليم هو توجه عقلية المركزية والتعامل مع الاقليم كمحافظة واحدة.

في حالة استمرار وتقدم هذا السيناريو يحتمل:

- **أن يبقى الوضع كما هو الان:** أي عدم الحلحلة، وهناك احتمال أمتن هو أن يستمر حتى الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة.

- **أو أن يحدث تدهور أكثر:** وذلك بسبب الوضع الاقتصادي المزري للاقليم وعدم حلحلة المعضلة ربما يؤدي الى أن يخطو اقليم كردستان خطوات تصاعدية، منها: الرجوع الى للعمل بنتائج الاستفتاء والابتعاد الاكثر والانسحاب من العملية السياسية في بغداد. والان يستبعد وقوع هذا السيناريو وذلك بسبب عدم اتفاق احزاب اقليم كردستان.

ثالثاً: سيناريو التوسط:

ان تطالب حكومة اقليم كردستان من الطرف الثالث، وبالدرجة الاساس، الولايات المتحدة ومن ثم أمريكا أو ايران، للتوصل الى اجراء تفاهم مشترك قبل المصادقة على قانون الميزانية، واذا لم يتم العمل على هذا السيناريو في اقرب وقت، ينقضي زمنه (إن لم ينقضِ زمنه الان).

يُعتَقَدُ أن السيناريو الاقوى هو الثاني أي عدم الاتفاق وعدم موافقة البرلمان العراقي على مقترح الحكومة العراقية وتطالب بتسليم ملف النفط بكامله، ولم يوافق الاقليم على هذا الطلب، لان سبب عدم موافقته، على الاقل، هو: انه انتهاك للدستور العراقي.

المقترحات:

من اجل حلحلة المشكلات بين اربيل وبغداد وأيضا لكي لا تكونا سببين في التدخل الخارجي وعدم الاستقرار السياسي والامني في العراق واقليم كردستان أيضا، نرى ضرورة هذه المقترحات:

أولاً: بالنسبة للحكومة الاتحادية:

- العمل باحساس الوثوقية بينها وبين اقليم كردستان والاجتناب من اسلوب الثأر ضد الاقليم وعدم استخدام قضية اقليم كردستان كموضوع للانتخابات وتقوية بعض الاطراف ذاتها من خلال هذه المسألة.

ان أساس أي اتفاق مستقبلي هو الثقة، فقد ضعفت هذه القيمة وخصوصا بعد عملية الاستفتاء والاستيلاء العسكري على كركوك والمناطق المتنازع عليها من قبل العراق، لذا تفتقر الى اعادة تقويتها مرة أخرى.

- التأكيد على الحل الدستوري والابتعاد عن المطالب التي تحث على تغيير الدستور لمصلحة طرف واحد ضد المكونات الاخرى.

إصدار القوانين المشار اليها في الدستور وقد أهملت حتى الان، وفي الوقت نفسه حلُّ القوانين المتمحورة حول المركز.

- اصدار قانون النفط والغاز عاجلا، على أساس البنود ١١١ و١١٢ و ١١٤ و ١١٥ من الدستور، ووضع آلية ثابتة ودائمة لنمط تقسيم الواردات النفطية، وادارة ملف النفط والغاز مع الاقليم والمحافظات.

- تشكيل الهيئة المستقلة الخاصة بادارة الواردات النفطية بشكل عادل، على غرار ما ورد في المادة ١٠٦ من الدستور.

- من اجل تعميق المناقشات والتوصل الى حل المشكلات الدائمة، من الضروري العمل على تشكيل المجلس الفدرالي (المجلس الثاني) الذي يمثل الاقليم والمحافظات، كما ورد في المادة ٦٥ من الدستور ولم يُجرَ العمل عليها.

ثانياً: بالنسبة لحكومة إقليم كردستان:

– جَعلُ بغداد والحكومة الفدرالية المركز الرئيس للعمل السياسي والضامن الحقيقي لحقوق الاقليم السياسية والدستورية مرة اخرى، واجتناب سياسة (المتاركة) التي تعود بالضرر الى الاقليم.

- الانفتاح الاكثر على المجتمع العراقي العربي (الشيعي والسني) بكل معضلاتهما ومطالبهما والابتعاد عن أي سياسة للاقليم التي تؤدي الى الانطوائية وأيضا الى اجتناب البعد الفدرالي والوطني العراقي.

- البت في ملف النفط وفق الدستور وحقوق العراق الحصرية والمشتركة والخاصة بالاقليم، والابتعاد من اية خطوة تصاعدية فردية بحيث تؤدي الى مزيد من الاستياء وافشاء عدم الثقة.

- الاستفادة أكثر من تلك التنميات الحاصلة في المجالات الاقتصادية والبنى التحية في اقليم كردستان لصالح الاقليم وبغداد بشكل مشترك، والتمازج الاقتصادي الاكثر مع الاجزاء الاخرى للعراق، والذي يؤدي في النهاية، الى التفاهم والتقارب الاجتماعي والسياسي والثقافي.

- مؤازرة الاجزاء الاخرى للعراق لتشكيل اقاليم فدرالية اخرى، كأرضية خصبة لترسيخ ووجاهة النظام الفدرالي.

ثالثاً: بالنسبة للحكومة الاتحادية والاقليم كليهما:

من المنظور الذي اتفق عليه الطرفان على أن يكون الدستور المبدأ الاساس للتفاهم وحسم المعضلات، من الممكن، وحسب تلك التفسيرات المختلفة التي أجريت لكلتا المادتين ١١١ و ١١٢ من دستور ٢٠٠٥، وعلى ضوء تجربة الدول الفدرالية في العالم، ينبغي العمل على معالجة ملف النفط والميزانية وفق احدى الادوات الاتية:

- تأمين غالبية نفقات الاقليم من قبل الحكومة الفدرالية (كما هو نافذ في دولتي برازيل وفنزويلا)، ازاء قناعة الاقليم بهيمنة الحكومة الفدرالية على أغلبية الموارد الطبيعية لِلَمِّ واردات البلد.

- تخصيص نفقات الاقليم بالاشتراك بين الاقليم والحكومة الفدرالية (كما هو نافذ في نيجيريا) في ظل ضمان موارد مطلوبة لِلَمِّ الواردات لكلا الطرفين.

- تخصيص جميع أو أكثرية نفقات الاقليم من قبل الاقليم نفسه (كما هو نافذ في دولة الامارات) ازاء ترك أغلبية الموارد الطبيعية للم الواردات للاقليم.

رابعاً: بالنسبة للمجتمع الدولي والقوى الاقليمية:

يمكن أن تؤدي القوى الدولية والاقليمية دورا ايجابيا في حلحلة معضلات كلا الطرفين. حيث ان دورهما بائن في الواقع الحالي للعراق والاقليم.

ومن خلال ابعاد صراعاتهم من العراق والاقليم وحث الطرفين على المفاوضات العميقة والمتشتية، يمكن ان يهيؤوا أجواء إنجاح المناقشات، وأن يجعلوا العراق أرضية لتفاهمهما وأن يتعبوا ستراتيجة فوز–فوز (الفوز المضمون)،

على عكس ذلك فاذا كان العراق وكردستان ميدانين للصراعات، فيؤدي ذلك الى إذلال كلا الطرفين ويمهد الطريق لبروز قوى متطرفة كالداعش والقاعدة مرة اخرى، ولا تصيب اضرارها العراق فقط.

هنا بمقدور ايران، امريكا والولايات المتحدة أداء دور رئيس، ويمكن ان يكون من خلال الولايات المتحدة او كلتيهما في اعادة خلق الثقة بين الطرفين.

← المرصد التركي والقضية الكردية

أول تصريح من إدارة بايدن بشأن تركيا: أطلقوا سراح دميرتاش وكافالا

موقع (زمان التركية):

في أول تصريح لإدارة الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن بشأن تركيا، تمت المطالبة بإطلاق سراح المرشح الرئاسي السابق، صلاح الدين دميرتاش، والناشط المدني عثمان كافالا.

المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، قال إن الولايات المتحد تتابع عن كثب قضايا "دميرتاش وكافالا"، مشيرا إلى أنهم يشعرون ببالغ القلق إزاء استمرار اعتقالهما، وإزاء عدد من لوائح الاتهام الأخرى ضد المجتمع المدني والإعلام والسياسة ورجال الأعمال.

وشدد المتحدث على أن الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، هو أمر أساسي لأي ديمقراطية سليمة، داعيا أنقرة لاحترام الحريات الأساسية وتقديم حل سريع وعادل لهذه القضايا.

وأشار المتحدث باسم الخارجية الأمريكية إلى أن المحاكمات ذات الدوافع السياسية تخنق التعددية السياسية وتحد من النقاش السياسي الحر.

وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة، احتجزت السلطات التركية رئيس حزب الشعوب الديموقراطي الساب صلاح الدين دميرتاش، في ٤ نوفمبر ٢٠١٦ بتهم تتعلق بصلاته بحزب العمال الكردستاني المصنف كمنظمة إرهابية في تركيا.

ويواجه دميرتاش تهماً تؤدي في حالة إدانته إلى السجن لمئات السنين، رغم حكم سابق من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بأنه سُجن لأسباب سياسية ويجب إطلاق سراحه على الفور.

أما رجل الأعمال والناشط المدني عقمان كافالا فقد اعتقلته السلطات التركية بتهمة "التجسس" على ضوء تحقيق متعلق بانقلاب ٢٠١٦. ويقبع كافالا داخل السجن منذ ٣٧ شهرا.

وهناك توقع على نطاق واسع بأن تواجه حكومات حزب العدالة والتنمية فترة صعبة مع صعود إدارة الرئيس جو بايدن، بسبب عدة قضايا.

وكان المبعوث الأمريكي الخاص السابق بشأن سوريا جيمس جيفري قال إن من أسباب تأزم العلاقات بين واشنطن وأنقرة، بعد صواريخ إس –٤٠٠، هو دعم واشنطن لقوات سوريا الديمقراطية التي تعتبرها أنقرة امتدادًا لتنظيم العمال الكردستاني في سوريا والذي تصنفه أنقرة كـ"تنظيم إرهابي".

وأضاف جيفري أن معارضة تركيا لشريك الولايات المتحدة الكردي، قوات سوريا الديمقراطية، أدّى إلى تعقيد هذه العلاقة. وتسبب هذا التوتر فى وقوع حادثة عسكرية ودبلوماسية وجيزة في أكتوبر ٢٠١٩ –عملية نبع السلام–. وعلى الرغم من أن واشنطن وأنقرة تمكنتا من حل الأزمة، إلا أنها أوضحت صعوبة العمل من خلال الشركاء، سواء كانوا من قوات سوريا الديمقراطية أو الأتراك، الذين قد تتجاوز أجنداتهم ما يمكن أن تدعمه واشنطن.

وكان وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، روبرت غيتس، اعتبر أنه يتوجب على حكومة جو بايدن فرض المزيد من العقوبات على تركيا عقب مباشرة مهامها في ٢٠ يناير/ كانون الثاني الجاري.

وقال السفير الأمريكي الأسبق في تركيا، جيمس جيفري، إنه غير متفائل لمستقبل العلاقات بين واشنطن وأنقرة.

ديفيد رومانو*:

يمكن لبايدن أن يؤثر إيجاباً على القضية الكردية

موقع ARABNEWS:

وصف بايدن أردوغان علانية بأنه مستبد، مما يشير إلى أنه لن يكون مستعداً لاستيعاب نزوات الرئيس التركي.

وسيحتفل عدد كبير من الكرد في تركيا وأماكن أخرى برحيل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عندما يغادر منصبه في ٢٠ كانون الأول، وسيتذكر الكرد في العراق عندما وقفت إدارته في وجههم خلال استفتاء الاستقلال، مما سمح لإيران وبغداد والميليشيات الشيعية بالهجوم عليهم، وحاصرتهم تركيا.

خلال إدارة ترامب لم يكن لدى تركيا سبب كافٍ للخوف من الغضب الأمريكي بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان، حيث اعتقلت وسجنت الآلاف من نشطاء حزب الشعوب الديمقراطي وممثليهم المنتخبين، وكذلك سحب ترامب القوات الأمريكية من الحدود التركية في شمال شرق سوريا بشهر تشرين الأول ٢٠١٩ ، وأعطى أردوغان الضوء الأخضر لغزو المدن والبلدات الكردية هناك والتطهير العرقي لمئات الآلاف منهم.

وجدت القوات الكردية في سوريا (التي أنهت للتو الحملة البرية الناجحة ضد داعش) نفسها تتعرض للخيانة من قبل إدارة أمريكية قاسية ولا يمكن التنبؤ بتصرفاتها، فقبل أيام قليلة من إعطاء ترامب الضوء الأخضر للعملية التركية بمكالمة هاتفية مع أردوغان، أقنع الأمريكيون الكرد السوريين بإزالة تحصيناتهم التي شيدوها بالقرب من الحدود التركية (لطمأنة تركيا).

لذلك يتطلع معظم الشعب الكردي إلى تولي الرئيس المنتخب جو بايدن زمام الأمور في واشنطن، وفي تركيا التي تضم حوالي نصف السكان الكرد في العالم، يأمل الكثيرون أن تضغط إدارة بايدن الجديدة على أنقرة لوقف حملاتها العسكرية ضد الشعب الكردي، والعودة إلى طاولة المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني (PKK)، وعلى أقل تقدير يأملون ألا تظل الإدارة التي يقودها بايدن صامتةً بينما تدوس حكومة أردوغان على حقوق الإنسان في تركيا، وتشن ضربات عسكرية ضد الكرد في سوريا والعراق أيضاً.

خلال فترة إدارة أوباما شغل بايدن منصب نائب الرئيس، وتخلت حكومة أردوغان عن عملية السلام (التركية –الكردية) في عام ٢٠١٥ عندما كانت إدارة أوباما لا تزال في السلطة، وفي ذلك الوقت استطاع حزب الشعوب الديمقراطي في صيف ٢٠١٥ أن يُفقد حزب أردوغان أغلبيته في البرلمان من خلال الانتخابات، ولكنه وبسبب هذه النتيجة دعا إلى إعادة الانتخابات في نوفمبر.

وبين يونيو ونوفمبر تخلت حكومة أردوغان عن عملية السلام مع الكرد، واستأنفت الحرب ضد حزب العمال الكردستاني، وقام الجيش التركي بأكبر حصار على المدن الكردية في تركيا، مما أدى إلى حرمان الكرد من حقوقهم.وبعد تصويت نوفمبر ٢٠١٥ شكل أردوغان حكومة جديدة مع حزب الحركة القومية اليمينية المتطرفة والمناهضة بشدة للكرد (MHP).

ازدادت عسكرة نهج أنقرة تجاه القضية الكردية بشكل أكبر في ظل شراكة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ تم تدمير مجموعة من المدن بالكامل ذات الأغلبية الكردية في جنوب شرق تركيا كجزء من حملة مكافحة التمرد، وفي بلدة "جزير" أحرق الجيش التركي المدنيين الكرد أحياء كانوا مختبئين في قبو. إن ما تلقته إدارة أوباما حقاً من أنقرة كان عبارة عن عدد قليل من الضربات الجوية التركية الرمزية ذات الأهمية القليلة ضد تنظيم داعش، وتصعيد الهجمات الشديدة ضد حلفاء أمريكا الكرد في سوريا.

وأفادت حكومة أردوغان بأن كل هجوم عبر الحدود وعمليات التوغل والغزوات المختلفة في سوريا هي عمليات ضد المنظمات الإرهابية في سوريا، مساوياً بين داعش والقوات الكردية، حتى أن تركيا وظفت مقاتلي داعش السابقين وغيرهم من الجماعات المتطرفة السورية بين الفصائل المرتزقة التابعة لها في هذه العمليات، مما أدى إلى تفاقم مشاكل سوريا مع الإسلاميين المتشددين.

انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان ضد الكرد في كل من سوريا وتركيا، والضربات الجوية التركية في العراق التي كانت تقتل أحياناً أفراد الجيش العراقي والمدنيين في أماكن مثل شنكال، لم تلق حتى ولو أي توبيخ أمريكي لتركيا في عهد أوباما أو ترامب.إذا كررت إدارة بايدن الجديدة الإجراءات المعيارية لإدارة أوباما فيما يتعلق بتركيا، فقد يتغير القليل.على الرغم من أن إدارة بايدن لن تتخلّ على الأرجح عن الحلفاء الكرد في سوريا أو العراق كما فعل ترامب، إلا أنها قد تستمر في التمسك بآمال كاذبة بالاعتماد على تركيا للمساعدة في احتواء الإسلاميين المتطرفين.

يعتقد الكثيرون في واشنطن أن تركيا لا تزال قادرة على مساعدة الولايات المتحدة في مواجهة روسيا وإيران، رغم الأدلة الواضحة على أن تركيا تعمل مع كلا البلدين لتنفيذ أجندة مناهضة لأمريكا في المنطقة.

قد يكون بايدن مختلفاً بشكل ملحوظ عما كان عليه عندما شغل منصب نائب الرئيس، فهو يعرف المنطقة جيداً، وقد وصف أردوغان بأنه مستبد في أكثر من مناسبة، وأظهر مراراً تعاطفه مع الكرد ومحنتهم في الماضي، وبصفته مسؤولاً عن إدارته بدلاً من العمل كمساعد لأوباما ، يمكن لبايدن أن يفتح آفاقاً جديدة فيما يتعلق بتركيا والكرد.وإذا كان الأمر كذلك فقد يبدأ بالضغط على تركيا للالتزام بمعايير حقوق الإنسان، (صلاح الدين دميرتاش) الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي والمرشح للرئاسة التركية لعام ٢٠١٨ ، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المعارضين السياسيين الآخرين يقبعون في الحبس الاحتياطي بتركيا منذ سنوات، وفي كانون الأول ٢٠٢٠ قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن احتجاز دميرتاش له دوافع سياسية ويستند إلى تهم ملفقة وأنه يجب إطلاق سراحه.

على الرغم أن تركيا من الدول الموقعة على المحكمة الأوروبية، إلا أنها تجاهلت مراراً أحكامها، وقد تنضم الإدارة الأكثر توجهاً نحو حقوق الإنسان في واشنطن إلى أمثال إدارة فرنسا ودول أخرى في الضغط على أنقرة في مثل هذه الأمور.

قد تحاول إدارة بايدن وبتصميم إقناع أنقرة أو الضغط عليها للعودة إلى طاولة المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني، فالعودة إلى المفاوضات غير المباشرة خاصة إذا أشرف عليها الأمريكيون، يمكن أن تقطع شوطاً طويلاً نحو تحسين الأمور في كل من تركيا وسوريا.

قبل أكثر من خمس سنوات كان جنوب شرق تركيا هادئاً، وكان القادة الكرد السوريون يجتمعون ويتعاونون مع المسؤولين الأتراك.إذا ظل أردوغان وشركاؤه في حزب الحركة القومية مصرّين على الاستمرار في حروبهم الداخلية والخارجية، فيجب على بايدن البحث في مكان آخر عن شركاء لأمريكا، وقال بايدن العام الماضي معرباً عن قلقه بشأن سياسات أردوغان: ما أعتقد أننا يجب أن نفعله هو اتخاذ نهج مختلف للغاية تجاه أردوغان الآن، مما يوضح أننا سندعم المعارضة التركية.... يجب أن يدفع (أردوغان) الثمن.

وأضاف بايدن: يجب على واشنطن أن تشجع قادة المعارضة التركية ليكونوا قادرين على مواجهة أردوغان وهزيمته، ليس عن طريق الانقلاب ولكن بالعملية الانتخابية.قد يقطع هذا النوع من اللغة من قبل إدارة بايدن الجديدة شوطاً طويلاً نحو تغيير حسابات السياسة الحالية في أنقرة.

* أستاذ سياسة الشرق الأوسط بجامعة ولاية ميسوري

حقوقي: بايدن سيدفع أردوغان إلى السلام مع الكرد

(زمان التركية) :

توقع حقوقي في مؤسسة أمريكية، أن يمارس الرئيس الأمريكي الجديد، ضغوطًا على الرئيس التركي رجب أردوغان لتغيير موقفه القمعي تجاه الكرد.

مدير برنامج تركيا في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات أيكان أردمير قال إن بادين سيواصل خلال رئاسته الجهود الذي بذلها للدفاع عن حقوق وحريات الكرد والتقارب الذي أظهره تجاه الكرد طوال مسيرته.

وخلال حوار موقع (روداو) الكردي العراقي، أوضح أيكان أردمير البرلماني التركي السابق في البرلمان التركي، أن العلاقات الأمريكية – التركية تنتقل من علاقات شخصية إلى علاقات مؤسسات في ظل رئاسة بايدن مفيدا أن ترامب طول علاقات شخصية وطيدة مع أردوغان خلال فترة رئاسته غير أن بايدن لن يواصل هذا الشكل من العلاقات.وخلال إجابته عن سؤال حول تقييمه لنظرة بايدن إلى القضية الكردية ذكر أردمير أن بايدن وفريقه المعني بالسياسة الخارجية يولون اهتماما للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون أكثر من فريق ترامب وأن طرحه لهذه القضايا باستمرار في العلاقات مع تركيا لن يكون صادما مؤكدا أن بادين سيواصل خلال رئاسته الجهود الذي بذلها للدفاع عن حقوق وحريات الكرد والقرب الذي أظهره تجاه الكرد طوال مسيرته.

وأضاف أردمير أن بادين سيسلط الضوء على السياسيين الكرد الذين أقالتهم تركيا من مناصبهم أو اعتقلتهم لأسباب سياسية وسيجري مبادرات مشجعة لعودة تركيا إلى مفاوضات السلام الكردية.

في أول تصريح لإدارة الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن بشأن تركيا، تمت المطالبة بإطلاق سراح المرشح الرئاسي السابق، صلاح الدين دميرتاش، والناشط المدني عثمان كافالا.

أحد المتحدثين باسم وزارة الخارجية الأمريكية، قال إن الولايات المتحدة تتابع عن كثب قضايا "دميرتاش وكافالا"، مشيرا إلى أنهم يشعرون ببالغ القلق إزاء استمرار اعتقالهما، وإزاء عدد من لوائح الاتهام الأخرى ضد المجتمع المدني والإعلام والسياسة ورجال الأعمال.وشدد المتحدث على أن الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، هو أمر أساسي لأي ديمقراطية سليمة، داعيا أنقرة لاحترام الحريات الأساسية وتقديم حل سريع وعادل لهذه القضايا.

وفيما يخص موقف بايدن من روجافا وانتهاكات حقوق الإنسان التركية ذكر أردمير أن بايدن وفريقه انتقدوا قرار ترامب بالانسحاب من روجافا في عام ٢٠١٨ بشكل صريح ودفعوه إلى التراجع في هذا الصدد مؤكدا أن بادين سيضمن وجود قوات أمريكية داخل روجافا وسيلعب دورا لمنع الانتهاكات الحقوقية ومحاولات ارتكاب مذابح جديدة بحق المجموعات المهددة.

وصرح أردمير أن بادين سيبذل في الوقت نفسه جهودا من أجل الديمقراطية في روجافا وإضفاء الطابع المؤسسي على التعددية وإحراز تقدم في المباحثات بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي السوري وسيستغل هذا في دفع العلاقات بين تركيا وكرد سوريا إلى أساس يرتكز على الثقة.

وأكد أردمير أن بايدن يولي أهمية للعلاقات عبر الأطلنطي ويرغب في التعامل بشكل تنسيقي مع الاتحاد الأوروبي موضحا أن الولايات المتحدة في ظل رئاسته ستدعم جميع مبادرات مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي لضمان الحقوق والحريات الأساسية في تركيا وأن موقف الولايات المتحدة الصريح في هذا الصدد سيوجه السياسات والمؤسسات الأوروبية إلى تطوير سياسات وخطابات أكثر استباقا مقارنة بالسنوات الأربعة الماضية فيما يخص تركيا.

مايكل روبن: أمريكا وتركيا في طريقهما إلى تصادم دبلوماسي واقتصادي

صحيفة (كاثيميريني) اليونانية:

أشار المسؤول السابق في البنتاغون والباحث (مايكل روبن) في مقالة له على صحيفة (كاثيميريني) اليونانية إلى أن كل رئيس أمريكي تقريباً كان يقطع وعوداً للشعب الأمريكي قبل تسلم المنصب بالتركيز على القضايا المحلية للشعب، ولكن كلهم تدخلوا في الخارج، ففي عهد (جورج بوش) الأب كان غزو العراق للكويت، وبالنسبة ل (بيل كلينتون) جاءت الأزمة في البلقان خلال ولايته، وواجه (جورج دبليو بوش) هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ الإرهابية، و(باراك أوباما) انتقل من إنهاء (الحروب الغبية) إلى إشراك الولايات المتحدة عسكرياً في كل من ليبيا وسوريا.

وأوضح روبن بأن سبب اعتبار (دونالد ترامب) استثناءً عن أقرانه هو الارتباك الستراتيجي لسياسته، ورغبته في إرضاء الحكام المستبدين، ولسوء الحظ بالنسبة ل (جو بايدن) الذي خلف ترامب فهذا يعني بأنه سيواجه أزمات تفاقمت وانتشرت على مدار أربع سنوات من ولاية سلفه.

وأضاف روبن: المشكلة الأولى المرجحة بأن يواجهها (بايدن) في بداية ولايته هي (التحدي الذي تشكله تركيا للقانون الدولي والأمن والاستقرار في شرق البحر المتوسط)، فالتساهل الذي أبداه كل من ترامب والمستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) إزاء أردوغان، (ترامب بسبب الجهل) و(ميركل بدافع الخوف)، هذا التساهل شجع أردوغان على اعتبار خصومه ضعفاء، ما دفعه للقيام بمواقف أكثر تطرفاً وزاد من عدوانه على جميع بلدان المنطقة.

ونوّه روبن في مقالته بأن تركيا بعد احتلالها لشمال قبرص منذ أربع سنوات تقوم الآن بتهديد الحكومة القبرصية لكي لا تستفيد من احتياطات الغاز البحرية، وكذلك تضايق السفن البحرية التركية بانتظام سفن الشحن القبرصي والدولي في المياه القبرصية، وتنتهك سفن الاستكشاف الزلزالية التركية المياه القبرصية واليونانية، وقامت تركيا بتوطين الأتراك في مدينة (فاروشا) بعد طرد سكانها الأصليين منها منذ عقود.

وتطرق إلى الطائرات الحربية والسفن البحرية التركية التي تهدد مدينة (كاستيلوريزو)، ومن جهة تطالب تركيا بمياه جزيرة كريت، ومن جهة أخرى قامت تركيا والفصائل الجهادية التابعة لها بغزو منطقة عفرين السورية وتطهيرها عرقياً، واحتلت بلدات أخرى في شمال سوريا، وفي العراق قصفت الطائرات الحربية التركية قرويين إيزيديين في منطقة سنجار، وهي المنطقة التي ارتكب فيها تنظيم داعش الإرهابي أفظع الجرائم والمجازر، وكذلك أرسلت تركيا مرتزقة سوريين مرتبطين بتنظيمي القاعدة وداعش إلى ليبيا وأذربيجان، واستخدمت قواتها الخاصة لمحاربة الأرمن في ناغورنو كاراباخ.

وأكّد روبن بأن عداء أردوغان لسيادة الدول المجاورة لتركيا، وللنظام الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية، يضعه في مرتبة الزعماء المستبدين ك (فلاديمير بوتين) و(سلوبودان ميلوسيفيتش)، ومع الأزمة الخانقة للاقتصاد التركي فمن المرجح أن يزيد أردوغان من مغامراته وحروبه الخارجية وعدوانيته لإلهاء الأتراك عن الكارثة الاقتصادية التي تعصف بهم خلال فترة رئاسته.

وتابع: كل ذلك من المرجح بأن يجبر بايدن على التركيز مباشرة على شرق البحر الأبيض المتوسط، وبعيداً عن الخلاف الحزبي الذي يميز واشنطن العاصمة اليوم، يمكن لبايدن أن يستمر في اتباع سياسة ترامب ووزير الخارجية (مايك بومبيو) في الاستمرار بالحوار الستراتيجي مع اليونان وقبرص تحت قيادة (بايدن)، فقد تصدّر الرفع الأمريكي الجزئي للحظر العسكري المفروض على قبرص عناوين الصحف في عهد ترامب، لكنه كان رمزياً أكثر منه جوهرياً، ويمكن لبايدن أن يمنح هذا القرار مضموناً، وأن يزوّد قبرص بالمعدات والتكنولوجيا التي تحتاجها للدفاع عن نفسها.

وأرجع روبن إفلات أردوغان من المساءلة عن أفعاله إلى تساهل ترامب معه، فقد كان أردوغان يعتقد بأن الكونغرس والقضاء الأمريكي لا يهمان، واعتمد على ترامب في عرقلة العقوبات الصادرة ضد تركيا، و إبرام الصفقات معه في الكثير من القضايا.

وأضاف روبن: لن يتسامح فريق بايدن مع مثل هذه الإجراءات، ستواجه تركيا و المؤسسات التركية عقوبات بسبب تعاملات أردوغان مع روسيا والمخالفات المالية للبنوك التركية، وفي حين أن تركيا ربما استطاعت أن تناور العقوبات في عهد ترامب، فإن هشاشة الاقتصاد التركي اليوم ستزيد من تأثيرها، وقد يعتمد أردوغان على حلفائه في الكونغرس للإفلات منها، ولكن عدد من سيتعاطف معه من أعضاء الكونغرس قد تضاءل كثيراً، فقبل عشرين عاماً كانت السفارة التركية في أمريكا تتمتع بنفس مكانة وتأثير السفارة الألمانية أو الفرنسية على القرار الأمريكي، ولكن اليوم فهي تملك مكانة وتأثيراً ضئيلاً مثل ملاوي أو موريتانيا.

واختتم روبن مقالته بالإشارة إلى اقتراب تصادم دبلوماسي واقتصادي بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث سيختبر أردوغان بايدن في شرق البحر المتوسط، وقد يعتبر(بايدن) رجلاً عجوزاً تجاوز الفترة ليكون رئيساً، لكن لا ينبغي له أن يقلل من تصميم الرئيس الجديد(بايدن) وفريقه الأوسع على الصمود، لو تصرف (ترامب أو أوباما) بشكل صحيح لما كان الخطر التركي في شرق البحر الأبيض المتوسط قد وصل إلى هذا الحد.

*مايكل روبن باحث مقيم في معهد أمريكان إنتربرايز، ومسؤول سابق في البنتاغون.

نديم قطيش:

هل تعيد أنقرة النظر في سلوكها تجاه المنطقة؟

صحيفة (الشرق الاوسط) :

تصدرت تركيا العام الفائت واجهة الأحداث. كان عام ٢٠٢٠ عاماً كاملاً من الشغب التركي متعدد الجبهات، بحيث بدت أنقرة العاصمة المارقة الأولى في المنطقة، واللغم الذي يهدد استقرار الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا الوسطى.

– تدخل الرئيس رجب طيب إردوغان عسكرياً في ثلاث جبهات" ليبيا وأذربيجان وشمال سوريا.

– اقترب من عسكرة النزاع السياسي مع اليونان وقبرص، من خلال مناورات استفزازية، والتلويح بملف فتح الحدود أمام اللاجئين السوريين.

– عسكر الخلاف على الموارد الغازية والنفطية في شرق المتوسط، من خلال التنقيب في مياه يونانية مختلف عليها، بمواكبة سفن بحرية.

– أعلن حرباً غير مباشرة على منظومة «الناتو»، من خلال شراء وتجريب صواريخ «إس–٤٠٠» الروسية.

– انخرط في حرب ثقافية مع فرنسا، والغرب عموماً، على خلفية قضية الرسوم الكاريكاتورية التي عدَّها مسلمون مسيئة لنبيهم، والتي أدَّت إعادة نشرها إلى ذبح أستاذ فرنسي.

بيد أنَّ بداية العام الجديد، والأسابيع الأخيرة من العام الفائت، حملت إشارات إعادة تموضع قد تقدم عليها تركيا تجاه ثلاثة مكونات ستراتيجية.

– أكد إردوغان، في أكثر من تصريح سياسي، أن بلاده تريد فتح «صفحة جديدة» في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، حتى بعد فرض الاتحاد عقوبات جديدة ضد بلاده بسبب سلوكه في شرق البحر المتوسّط. كما أعلن وزير خارجيته مولود تشاووش أوغلو عن خريطة طريق لتطبيع العلاقات الثنائية بين تركيا وفرنسا.

– أعلن إردوغان أنه يريد علاقات أفضل مع إسرائيل، في حين كُشف في أنقرة عن تعيين سفير جديد لتركيا في إسرائيل مقرب من إردوغان، بعد تبادل طرد السفراء بين البلدين عام ٢٠١٨. يذكر في هذا السياق التلاقي الستراتيجي والعسكري بين تركيا وإسرائيل في الحرب القصيرة بين أذربيجان وأرمينيا التي وقفت فيها الدولتان إلى جانب الحليف الأذري.

– خلافاً للموقف الإيراني من القمة الخليجية في العلا السعودية، بدت النبرة التركية مرحبة ببدايات حل الأزمة الخليجية مع قطر. كما يشار في هذا السياق إلى الاتصال الهاتفي بين الملك سلمان بن عبد العزيز والرئيس التركي في نوفمبر (تشرين الثاني)، عشية انعقاد قمة العشرين الافتراضية التي نظمتها الرياض، والاستقبال الإعلامي والسياسي الإيجابي للاتصال في الصحافة التركية.

وفي هذا السياق، لا بدَّ من التوقف عند تصريحات لوزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية الدكتور أنور قرقاش، تحدث فيها عن أن الإمارات هي «الشريك التجاري الأول لتركيا في الشرق الأوسط. ونحن لا نعتز بأي خلافات مع تركيا».

ما الذي تغيَّر حتى تعيد تركيا تموضعها، أو تبعث رسائل مهمة في هذا الاتجاه، تحديداً باتجاه دول الخليج، لا سيما أبوظبي:

أولاً: بخروج الرئيس دونالد ترمب من البيت الأبيض، لا يخسر إردوغان فقط حليفاً شخصياً له، نجح من خلال العلاقة الثنائية المباشرة معه في أن يحمي كثيراً من مغامراته ويراوغ كثيراً من تبعات هذه المغامرات، بل مع دخول الرئيس جو بايدن تتهيأ أنقرة لعلاقة سيئة مع البيت الأبيض.

فبايدن لم ينسَ بالتأكيد الإهانة المتعمدة التي وجهها له إردوغان، حين أوفد له «نائب والي أنقرة» لاستقباله حين زار تركيا عام ٢٠١٦. وقد سبق لبايدن أن وصف إردوغان بأنه «طاغية»، متوعداً إياه بـ«دفع الثمن» بسبب

سياساته. ووصل به الأمر لدعوة الولايات المتحدة لدعم المعارضين الأتراك «حتى يتمكنوا من مواجهة إردوغان، وهزيمته في الانتخابات».وتعهد بايدن كذلك بالاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن، وهي قضية شديدة الحساسية بالنسبة لتركيا، وموقف تجنبه رؤساء الولايات المتحدة طوال القرن الفائت.

كما أنَّ إدارة بايدن تحوي أسماء كثيرة من أصحاب المواقف المتشددة من تركيا، آخرهم بريت ماكغورك الذي عُيّن في مجلس الأمن القومي منسقاً لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا. وقد أشرف ماكغورك عام ٢٠١٥ على تشكيل التحالف العسكري الدولي ضد «داعش»، في ظل إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، واستمر في منصبه في ظل إدارة ترمب إلى أن استقال نهاية عام ٢٠١٨، محتجاً على قرار ترمب المفاجئ سحب القوات الأمريكية من سوريا في ديسمبر (كانون الأول)، ما مهد لعملية عسكرية تركية ضد الكرد لا تزال موضع خلاف سياسي وعسكري كبير في واشنطن. ويتخوف مسؤولون أتراك من مواقف ماكغورك الداعمة لتسليح «وحدات حماية الشعب» الكردية السورية في القتال ضد «داعش»، التي تعدها أنقرة امتداداً لحزب العمال الكردستاني الذي يشن تمرداً متقطعاً ضد الحكومة التركية منذ ١٩٨٤.

ثانياً: تبدأ في الأول من مارس (آذار) المقبل إجراءات المحاكمة في قضية مساهمة بنك خلق التركي المملوك للدولة التركية، ولبعض المقربين من إردوغان، بتهمة مساعدة إيران على التهرب من العقوبات الأمريكية، وتسهيل حصول الإيرانيين على نحو ٢٠ مليار دولار بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦. وتشير مجلة «فورين بوليسي»، في تحقيق موسع عن الموضوع، إلى أن إردوغان حاول إقناع نائب الرئيس الأمريكي آنذاك جو بايدن، والرئيس السابق باراك أوباما، بالتدخل، ولكنّ كلاً من بايدن وأوباما رفض بشكل قاطع التدخل لإسقاط القضية. وفي حال إدانة المصرف، فإنَّ تداعيات هائلة تنتظر الاقتصاد التركي المترنح.إذاً، يحتاج إردوغان إلى وسيط مع واشنطن، وقد بات متيقناً من أن أبواب العاصمة الأمريكية، فيما يعنيه، تمر عبر محور «أبوظبي – تل أبيب»! وقد لمس الرئيس التركي لمسَ اليد أنَّ كل محاولات التقرب من إسرائيل وحدها في الأسابيع الماضية لم تؤدِ إلى نتائج تذكر، وأن التنسيق الإسرائيلي – الإماراتي رفيع المستوى يجعل من التفاهم بين أنقرة وأبوظبي أمراً حتمياً، إن كان يريد إردوغان الوصول إلى نتائج واقعية. لقد تغير الواقع الستراتيجي في المنطقة بعد اتفاق السلام الإماراتي – الإسرائيلي، وانضمام دول أخرى إلى هذا المسار، كالمغرب والسودان والبحرين. إلى ذلك، باتت الإمارات جزءاً من الفضاء الستراتيجي التركي، عبر انضمامها بصفة مراقب إلى منتدى غاز شرق المتوسط الذي مقره القاهرة، ويضم مصر وإسرائيل واليونان وقبرص وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية.

ثالثاً: يواجه الاقتصاد التركي، المقدر بنحو ٧٦٠ مليار دولار، ارتفاعاً في معدل التضخم في البلاد تجاوز الـ١٤ في المائة، وتضخماً في أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، في حين لم تتعافَ الليرة التركية من المسار الانزلاقي الذي بدأته عام ٢٠١٨، وأفقدها العام الفائت وحده ٣٠ في المائة من قيمتها. كما يواجه احتياطي تركيا من العملات الأجنبية نزفاً لا يشير أي شيء إلى قرب توقفه، بالإضافة إلى اختلال هائل في ميزان المدفوعات.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن ما بقي من حزب العدالة والتنمية بات يحظى بأدنى نسبة تأييد منذ توليه السلطة قبل ١٩ عاماً.

لا يمكن إسقاط سياسات إردوغان الخارجية من بين حزمة الأسباب التي حولت تركيا من جوهرة نمو اقتصادي إلى دولة مأزومة اقتصادياً ومالياً ونقدياً، وهو ما يفسر مسارعة إردوغان مؤخراً إلى إبداء استعداده للتراجع عن كثير من سياساته الصدامية، وهو يدرك أنَّ دولاً قليلة في عالم ما بعد كورونا تملك فوائض مالية يمكنه الركون إليها لإخراج تركيا من أزمتها، وأنَّ الإمارات في طليعة تلك الدول. وهذا ما يفسر جانباً من إشارات الود تجاه أبوظبي.

هل تصير الإشارات هذه سياسة تمنح المنطقة بعض الاستقرار الذي تحتاجه؟

← المـــرصـــد الســـوري وروجـــافـــا

إلهام أحمد: هدفنا جعل مناطق شمال وشرق سوريا مركزاً للديمقراطية المشتركة

وكالة فرات الإخبارية:

قالت رئيسة الهيئة التنفيذية لمجلس سوريا الديمقراطية، إلهام أحمد: "إن هدف الإدارة الذاتية خلال العام الحالي يتمثل في إقامة مشروع مشترك مع المعارضة السورية وكافة اطراف الحل بهدف جعل مناطق شمال وشرق سوريا مركزا للديمقراطية المشتركة في البلاد بالاضافة الى انهاء الاحتلال" .جاء ذلك خلال لقاء لها مع وكالة فرات الإخبارية.

وأشارت إلى جملة من الأهداف وضعها مجلس سوريا الديمقراطية في صلب أجندتها للعام الجديد قائلةً: "أن أهدافنا تتضمن أيضا تعزيز الإدارة الذاتية، من خلال تنفيذ مقررات مؤتمر مجلس سوريا الديمقراطية الأخير والمتضمن إعادة التنظيم والبناء والحد من المشاكل والأزمات مشيرة إلى إحراز تقدم كبير في عمل الإدارة خلال الفترة القادمة".

وتحدثت رئيسة الهيئة التنفيذية لمسد عن الصعوبات الأخطار التي واجهتها الإدارة الذاتية الديمقراطية منذ تأسيسها مشيرةً إلى الهجمات التركية خلال السنوات الماضية على مناطق شمال وشرق سوريا واحتلال العديد من المدن والبلدات الآمنة.

وتطرقت إلى الزيارات المكثفة للوفود الأوروبية مؤخراً لشمال وشرق سوريا، مؤكدةً على أن "ذلك يحمل معاني سياسية ودبلوماسية كبيرة خاصة فيما يتعلق بمشروع الحل السياسي الديمقراطي للأزمة السورية.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع روسيا في ضوء التطورات الأخيرة، قالت إلهام أحمد: "إن طريق الخلاص الوحيد لروسيا في الأزمة السورية، هو دعمها لمشروع الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، حيث باتت موسكو تتحمل أخطاء الحكومة السورية بشكل كبير".

وذكرت في ختام لقائها بأن "اللجنة الدستورية بشكلها الحالي لاتمثل الشعب السوري لذا لم تحقق حتى الآن أي تقدم ملموس حتى هذه الفترة".

مسلم: مستعدون لمد يد السلام اذا أوقفت تركيا عداءها

PYD:

أوضح أنور مسلم الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، أن الكرد تعايشوا مع الشعب التركي لآلاف السنين لكن الانظمة الحاكمة تعادي الشعب الكردي أينما وجد، مؤكداً نحن مستعدون لمد يد السلام إذا قامت تركيا بتغيير سياستها وتوقفت عن عدائها نحو الكرد ونحو سوريا.

وقال: "نريد أن يكون هناك حوار بيننا وبين كافة دول الجوار لسوريا على أساس حقوق الشعب الكردي والسوري وكافة المكونات".

وأشار إلى أن تركيا تنظر بعين العداء للشعب الكردي، ولطالما نشرت الشائعات والاتهامات حولهم وادعت أنهم يسعون إلى تقسيم البلاد، وقامت باحتلال عفرين وهجرت أهلها منها، وقامت بالهجوم على تل أبيض وسري كانيه، والآن عين عيسى تحت مسمى أن هناك تهديد على أمن تركيا.

الادارة الذاتية الديمقراطية تكشف عدد موظفيها وتعلن عن أرقام تصدم أعداءها

PYD :

كشفت الادارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا عن اعداد الموظفين العاملين لديها في عام ٢٠٢٠ ، رغم الصعوبات والحروب. وكشف عبد حامد المهباش (الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا) بأن "عدد أعضاء الجهاز الإداري في الإدارة الذاتية تجاوز "الـ ١٢٠ ألف موظف وعامل خلال عام ٢٠٢٠ عدا عناصر قوات سوريا الديمقراطية".

وأضاف المهباش "هؤلاء الموظفين والعاملين لهم عوائل وأن طول الأزمة السياسية وغياب أمل حل الأزمة السورية "خلف أزمة اقتصادية فيجب علينا أن نقدم ما يحتاج له هؤلاء العاملون وقمنا خلال عام ٢٠٢٠ بزيادة الرواتب مرتين".ووصف المهباش الانتقادات التي وجهت للإدارة بالتجني على الإدارة الذاتية "وإننا لا نفكر سوأ في موظفينا فقط فهذا لم يحصل فنحن لا ننظر بعين واحدة بل نقوم بتقديم الخدمات وتسهيل الأمور للشعب وتوفير السلع الأساسية والضرورية للناس بأقل أسعار ممكن أن تقدمها الإدارة الذاتية".

وأكد عبد حامد المهباش على أنهم "سيقومون بإعادة هيكلة الجهاز الإداري في الإدارة الذاتية لأن تطور هذا الجهاز يجعل من الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا إدارة ناجحة وفعّالة".

منسقية مؤتمر ستار: مشروع الإدارة الذاتية يمثل الحل لإنقاذ سوريا من أزمتها

PYD:

أصدرت منسقية مؤتمر ستار، بياناً إلى الراي العام، وذلك في الذكرى السابعة لتأسيس الإدارة الذاتية، وأكدت من خلاله على ضرورة التضامن والتعاضد للوقوف في وجه كافة التهديدات التي تستهدف المشروع الديمقراطي الذي يمثل حلاً لإنقاذ سوريا من أزمتها.كما وحذرت منسقية مؤتمر ستار خلال البيان، من الحرب الخاصة التي تستهدف الحيلولة دون إتمام المشروع الديمقراطي.

وفيما يأتي نص البيان:

بمناسبة الذكرى السابعة على تأسيس مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية في إقليم الجزيرة نحن كتنظيم مؤتمر ستار نهنئ شعبنا وإدارته الذاتية في ذكرى تأسيسه، حيث انتهجت هذه المنطقة نهج الخط الثالث ومشروع الأمة الديمقراطية المطروح من قبل سفير السلام.

يُقدم هذا المشروع كأطروحة لحل كافة أشكال التعصب الديني والقومي والمذهبي والعرقي والجنسي، ليس فقط لحل الأزمة في سوريا بل لحل كافة التناقضات على مستوى الشرق الأوسط.

وتابع البيان: مشروع الإدارة الذاتية التي تتخذ من إرادة الشعب أساس في إدارته اللامركزية والديمقراطية. ليجد الشعب نفسه صاحب القرار ويتخذ على عاتقه مسؤولية الدفاع عنها وحمايتها. لذا فإن هذا هو المشروع الأمثل للخروج بأزمة سوريا ومحاربة كافة أشكال الاستبداد والاستعباد والدكتاتورية ولضرب هذه المكتسبات تعمل قوى عديدة عسكرياً وسياسياً ومن خلال شن حرب خاصة بهدف خلق النزاعات والنعرات الطائفية والقومية للحيلولة دون إتمام المشروع الديمقراطي، لذا لا بد لنا من الحماية الذاتية فكرياً و جسدياً والتضامن والتعاضد للوقوف في وجه كافة التحديات، وليصبح مشروعنا الديمقراطي نموذجاً ليشمل سوريا كافة ويخرجها من أزمتها التي طال أمدها.

مخيم الهول.. ماذا يحصل في "دويلة داعش" قرب الحدود السورية - العراقية؟

موقع فضائية الحرة الامريكية:

نهى محمود– دبي: لا يضم مخيم الهول، بشمال شرق سوريا بالقرب من الحدود مع العراق، لاجئين عاديين بل مقاتلين سابقين من تنظيم داعش وأسرهم، بينما تفتقر إدارة المخيم لكوادر مدربة على تأمين هذا الكم والنوع من السكان.

ويؤوي المخيم، الخاضع لسيطرة قوات كردية سورية، نحو ٦٢ ألفا من دول مختلفة، بحسب إحصاء للأمم المتحدة، من بينهم زهاء ١٠ آلاف من أنصار داعش، تم نقلهم من مناطق انتزعت قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، بدعم أمريكي، السيطرة عليها من داعش في ٢٠١٩.

وتحدث ينس لايركه المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الجمعة الماضية، عن "ارتفاع مستوى انعدام الأمن" في المخيم، الأمر الذي يؤثر على موظفي الإغاثة وعمليات توصيلهم المساعدات.

ففي النصف الأول من يناير، تلقت الأمم المتحدة تقارير عن مقتل ١٢ سوريا وعراقيا بداخل المخيم.

وأثناء كتابة هذا التقرير، شهد المخيم عملية قتل جديدة، راح ضحيتها لاجئ عراقي، استهدفه طلق ناري من مسدس "كاتم للصوت"، بحسب ما نقل المرصد السوري.لكن انعدام الأمن وعمليات القتل التي يشهدها المخيم مؤخرا لم تكن الأولى من نوعها، فقد تحدثت منظمات إغاثة سابقا عن توتر وغياب الأمن هناك.

والعام الماضي، رصد المرصد السوري ٣٣ "عملية اغتيال" داخل المخيم. وطالت الاغتيالات "٢١ لاجئا عراقيا، غالبيتهم من المتعاونين مع قوى الأمن الداخلي (الأسايش)، و٦ نساء (روسية، وعراقيتان، و٣ سوريات) وستة سوريين، بينهم حارس منظمة إغاثية".

ولا تنفي الشرطة الكردية المسؤولة عن الأمن في المخيم وقوع هذه الجرائم، بل تعترف بالعبء الذي تتحمله قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الكرد والمدعومة من الولايات المتحدة.

ويقول هوشنك حسن، الصحفي الكردي السوري، لموقع "الحرة"، إن قوى الأمن الداخلي تحمي المخيم الذي يحمل فوق طاقته، حيث يسكنه حوالي ٧٠ ألف شخصا.

وأضاف "هؤلاء الأشخاص ليسوا عاديين بل عاشوا ضمن مناطق سيطرة داعش، وربما من بينهم متورطون في الجرائم التي ارتكبها التنظيم".

ووفقا لحسن، فإن القوى الأمنية لا تملك الإمكانيات الهائلة للسيطرة على الوضع، مضيفا "قاطنو المخيم غير متعاونين مع الأمن"" بحيث تظل الأسلحة بين المتشددين قيد السرية.

وبحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، فإن ٩٤ في المئة من قاطني المخيم هم من النساء والأطفال.وفي أكتوبر ٢٠١٩، نشرت قوات سوريا الديمقراطية تسجيلا مصورا يظهر فيه نحو ٢٠ امرأة منقبة من تنظيم الدولة الإسلامية وهن يهاجمن قوات ومكاتب الأمن بالعصي والحجارة، وأشعلن النيران في الخيام.

استرجاع الدواعش

وكانت الولايات المتحدة حثت الدول الأجنبية على استرجاع رعاياها الذين انضموا إلى داعش، واتهمت الدول الأوروبية برفض القيام بذلك.

كما قالت الأمم المتحدة إنه يتعين على الدول تحمل مسؤولية مواطنيها ما لم تتم محاكمتهم في سوريا، وفقا للمعايير الدولية.ويقول شفان الخابوري، ممثل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا التي يقودها الكرد، لموقع

"الحرة"، إنهم (الكرد) طالبوا إنشاء محكمة دولية على الأراضي التي يسيطرون عليها، وبدعم دولي، لكنهم لم يجدوا استجابة من أي دولة أو جهة دولية لذلك.

وبسبب الرأي العام الرافض لعودتهم، ظل العديد من الدول مترددا في استرجاع باقي الرعايا.

وقال الصحفي الكردي هوشنك حسن: "قوات سوريا الديمقراطية طالبت لأكثر من مرة الدول باستعادة رعاياها، لكنها دائما تواجه بالرفض، مما يجعل قسد تتحمل وحدها هذا العبء".

وإجمالا يرى حسن أن الفوضى تسيطر على المخيم، محذرا مما وصفه بـ"التوابع الخطيرة" لذلك، خاصة ضمن احتمالية إحياء التنظيم الإرهابي من جديد.

والخميس الماضي، أعلن داعش مسؤوليته عن هجوم في سوق مكتظة في بغداد، حيث قالت السلطات العراقية إن انتحاريين فجرا نفسيهما، مما أودى بحياة ٣٢ على الأقل، في أول هجوم انتحاري ضخم بالعراق منذ ثلاث سنوات.ووصفت السلطات العراقية الهجوم بأنه إشارة محتملة إلى عودة نشاط التنظيم المتشدد.

ويقول رامي عبد الرحمن، مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان، لموقع "الحرة"، إن مخيم الهول "أصبح بمثابة دويلة لداعش، بكل معنى الكلمة (...) يجب أن يحله المجتمع الدولي بطريقة عادلة".

وبالإضافة إلى المخيم تقول قوات سوريا الديمقراطية إن حوالي ١٢ ألفا من المشتبه في أنهم من مسلحي داعش محتجزون في سبعة سجون في شمال شرق سوريا، ويقدر عدد الأجانب بينهم (من غير السوريين أو العراقيين) بنحو أربعة آلاف شخص.

وضع معقد

وقال شفان الخابوري، ممثل الإدارة الذاتية الكردية في سوريا، إن الوضع في شمال شرق سوريا أصبح معقدا، خاصة بعد الهجمات التركية المتكررة على المنطقة التي وصفها بـ"الانتقامية لإنهاء دور داعش التي كانت مستفيدة منه".وفي أكتوبر ٢٠١٩، توغلت القوات التركية في شمالي سوريا عقب قرار الولايات المتحدة الانسحاب من مواضعها هناك، الأمر الذي أثار تساؤلات بشأن مصير الآلاف من المنضمين لداعش والذين احتجزتهم قوات (قسد).

وأشار الخابوري إلى أن الصمت الدولي حيال مستقبل هؤلاء الإرهابيين لدى سجون ومخيمات الإدارة الذاتية زاد من تعقيد الوضع. وتابع "حتى الآن لم تتخذ جهة دولية أي خطوة عملية سواء في إقامة سجون نموذجية، أو تدريب كوادر لحماية وإدارة هذه السجون".

وألقى ممثل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا باللوم على ما سماه بـ"التقصير الدولي" الذي نتج عنه جرائم مخيم الهول وعصيان آلاف الإرهابيين من تنظيم داعش في بعض السجون، وحدوث اشتباكات، وفرار مجموعات منهم. وفي مارس الماضي، سيطر سجناء من داعش على الطابق الأرضي في سجن كبير في شمال شرق سوريا، يخضع لسيطرة قسد، وتمكن بعضهم من الهرب.

وعما إذا كانت (قسد) تستغل الدواعش الذين تحتجزهم من أجل التفاوض على مطالبها، قال الخابوري: "لم تساوم قوات سوريا الديمقراطية أبدا على السجناء، لكن إبقاء هؤلاء الإرهابيين في سجون الإدارة الذاتية يمثل عبئا كبيرا".وأضاف "قوات قسد والأسايش والأمن العام تبذل كامل جهودها للحفاظ على أمن السجون، لكن بسبب الهجمات والتهديدات التركية المستمرة تضطر القوات للانتشار على الحدود بشكل أكبر، ويستغل معتقلو داعش تخفيف عدد الحراس لممارسة الفوضى والاعتصام ومن ثم الفرار".

ويعتقد ممثل الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا إن مخيم الهول يحمل مصيرا "خطيرا جدا على عموم العالم إذا استمر الإهمال الدولي"، مضيفا "هو بمثابة قنبلة موقوتة إذا ما استطاع هؤلاء الإرهابيين الفرار وتنظيم أنفسهم من جديد".

المـــرصـــد الايرانـــي

أرسلت رسائل كثيرة للسعودية للحوار قوبلت جميعها بالرفض

ظريف: لست مؤمنا أبدا بالتوتر والتشنج بل أنا مؤمن بضرورة الحفاظ على الهوية

العربي الجديد:

صابر غل عنبري: تحدث وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، في مقابلة تفصيلية، بإسهاب عن السياسات الإيرانية الإقليمية والدولية، ودوره في رسم هذه السياسات وجذور التوتر والصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية والأزمة مع السعودية وإرسال طهران رسائل لها قوبلت بالرفض، فضلا عن قضايا أخرى مرتبطة بالسياسة الخارجية الإيرانية ووجهة نظره حولها.

وكشف ظريف في مقابلة مع صحيفة "اعتماد" الإصلاحية، نشرتها يوم السبت، عن توجيه رسائل إلى السعودية عام ٢٠١٣ في الأسابيع الأولى لبدء عمله كوزير للخارجية الإيرانية،بعد فوز الرئيس حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية في ذات العام، مشيرا إلى أن إرسال الرسائل جاء بعد الاتفاق مع الجنرال قاسم سليماني قائد "فيلق القدس" السابق، الذراع الخارجي للحرس الثوري الإيراني.

وقال إن الرسالة وجهت لوزير الخارجية السعودي الراحل سعود الفيصل، مضيفا أنها دعت الرياض للحوار لحل القضايا الخلافية، ومشيرا إلى أن الملف اليمني كان أحد هذه القضايا، وذلك قبل نشوء الأزمة في اليمن.

وكشف ظريف أن الرسالة أرسلت "عبر شخص كنا نعلم أنه على علاقة قريبة مع السعودية وحكامها آنذاك"، وذكر أن رد الفيصل كان "محبطا، وهو في سطر واحد أنه لا توجد أي علاقة للعالم العربي بكم".

واستدرك قائلا إنه ردّ لاحقا على وزير الخارجية السعودي في مجلة "أتلانتيك" الأمريكية في مقال، حيث أكد أن "إيران لها علاقات كثيرة بالعالم العربي. نحن نعيش في هذا العالم".

كما تحدث عن لقاءات أخرى له على هامش المؤتمرات الدولية مع وزيري الخارجية السعوديين، سعود الفيصل وعادل الجبير، قائلا: "إنني أرسلت رسائل كثيرة للسعودية للحوار"، مؤكدا أن جميعها "قوبل بالرفض".

وفيما تواجه الحكومة الإيرانية انتقادات بأنها ركزت على المفاوضات مع الغرب للوصول إلى الاتفاق النووي على حساب العلاقات مع دول المنطقة، رفض وزير الخارجية الإيراني هذه الاتهامات، قائلا: "إنني أبديت اهتماما بالغا بالمنطقة وبذلت جهودا كثيرة لحل المشاكل فيها"، حسب تعبيره.

في السياق لفت إلى أن أول مقال كتبه بعيد توليه منصب وزير الخارجية عام ٢٠١٣ كان لصحيفة "الشرق الأوسط" السعودية.

وعن دوره في رسم السياسة الخارجية الإيرانية خلال السنوات الثماني الأخيرة، قال إن دوره الأساسي كوزير للخارجية كباقي نظرائه في العالم هو تنفيذ هذه السياسة، مشيرا إلى أنه لعب دورا مهما في رسم السياسات المرتبطة بالاتفاق النووي.

غير أن ظريف أكد أن دوره في رسم السياسات الإيرانية في المنطقة "كان الأقل"، مشيرا إلى دوره "البارز" في التخطيط لسياسات بلاده تجاه روسيا والصين وأمريكا اللاتينية.

وأضاف وزير الخارجية الإيراني أنه في الخارج يدافع عن جميع السياسات الإيرانية الداخلية والخارجية، "دافعت عن بعض التصرفات على الساحة الدولية لكنني كنت على قناعة بأنها لا تعود بالنفع للمصالح الوطنية"، ليشير في السياق إلى أن "الجميع يعلم أنني اعتبر احترام حقوق المواطنين ضرورة الأمن القومي الإيراني، لذلك أنا حتما منتقد لكثير من السياسات المرتبطة بحقوق الإنسان".

إلا أنه في إشارة إلى انتقادات الدول الغربية لوضع حقوق الإنسان في إيران، أعرب عن قناعته بأنها "ليست لأجل الشعب الإيراني"، قائلا "إنني متأكد من أن الدول التي دعمت قتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي ولم تخفض علاقاتها مع السعودية حتى قيد أنملة بسبب هذه الجريمة، والدول التي تدعم الكيان الصهيوني في قمع الشعب الفلسطيني ليست حريصة على الشعب الإيراني".

الصراع مع أمريكا

وحول الأزمة والتوتر بين طهران وواشنطن، عزا الوزير الإيراني ذلك إلى "الخلافات الهوياتية الجذرية" بين الطرفين، قائلا: "إننا هويتان مختلفتان ولدينا خلافات بنيوية، نحن نمثل حضارة وأمريكا تريد تحويلنا إلى كائن آخر لنتخلى عن حضارتنا"، معتبرا أن "أمريكا لا تمثل حضارة وهي تزعم أن لها قيما يجب أن تحارب لأجلها".

وأكد في السياق: "لست مؤمنا أبدا بالتوتر والتشنج، بل أنا مؤمن بضرورة الحفاظ على الهوية".

وفي معرض الرد على سؤال عما إذا كان يصر على مواصلة معاداة الولايات المتحدة، لدعوته في مقابلة سابقة إلى ضرورة أن تحافظ الجمهورية الإسلامية على خلافاتها الأساسية مع أمريكا، قال: "إنني لم أقل إنها العدو، أنا لا استخدم مصطلح العدو بتاتا".

وأكد ظريف أن "الجزء الكبير" من التكاليف التي تتحملها بلاده في سياساتها الخارجية يعود إلى التوتر مع الولايات المتحدة.

وفي معرض رده على سؤال آخر عما إذا كان قد حان موعد التفاوض مع أمريكا على "رزمة واحدة" بدلا من التفاوض على كل ملف على حدة، أكد أنه مع "ضرورة التفاوض مع جميع العالم باستثناء الكيان الصهيوني".

وحول مستقبل العلاقات مع واشنطن، قال إن "رأيي الشخصي وهو ليس موقف الدولة أنه يجب أن نحسم الصورة النهائية للعلاقات مع أمريكا".

وعما إذا كانت السياسة الخارجية الإيرانية تحمّل السياسة الداخلية تكاليف، أجاب وزير الخارجية الإيرانية بـ"نعم"، داعيا إلى خفض هذه التكاليف، غير أنه أكد أن "تكلفة الحروب أكبر بكثير من تكلفة الدبلوماسية".

وفي الإطار، قال إن "الولايات المتحدة والصين وحتى تركيا تنفق أموالا كثيرة في الدول الأخرى"، مشيرا إلى تراجع دعم إيران المالي لحلفائها في المنطقة، بقوله إن "أصدقاءنا عندما كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية لديها إمكانيات مالية كبيرة، كانت لديهم مطالب يتم الاستجابة لها، لكن خلال الحكومة الحادية عشرة والتاسعة عشرة بسبب شح الموارد كانت الأولوية للشعب الإيراني"، في إشارة غير مباشرة إلى العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران.

وأكد ظريف أن إنفاقات بلاده في الخارج "ليست لأجل شراء العملاء"، متهما أطرافا أخرى بممارسة ذلك.

جويس كرم:

بايدن غير مستعجل للعودة للاتفاق الإيراني

موقع فضائية "الحرة" الامريكية:

بين أكثر من عشرين أمرا تنفيذيا وقعهم الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن في الـ٤٨ ساعة الأخيرة منذ دخوله البيت الأبيض، ما من أمر أو مذكرة تعيد واشنطن إلى الاتفاق النووي الإيراني وما من رسالة لخامنئي تشبه ما قام به باراك أوباما في ٢٠٠٩.

بايدن الذي أعاد أمريكا الأربعاء إلى اتفاق باريس المناخي ومنظمة الصحة العالمية كان باستطاعته وبشطبة قلم أن يعود للاتفاق الإيراني الذي أبرمه باراك أوباما وقوى دولية أخرى مع إيران في ٢٠١٥ وخرج منه دونالد ترامب في ٢٠١٨. التريث والحذر في التعاطي مع طهران هو وجه اختلاف أول اليوم بين عهد أوباما ورئاسة بايدن اليوم. فرسالة أوباما لخامنئي قبل انتخابات ٢٠٠٩ الإيرانية والتي أعقبها فيديو "البداية الجديدة" بمناسبة "النوروز" وصمت أمريكي على التظاهرات يومها، طبع مرحلة مختلفة لمصالحة إيران عن التي أوصلت بايدن للحكم وتهدف لاحتوائها.

بالنظر إلى جلسات الاستماع لأبرز مرشحي بايدن هذا الأسبوع أمام مجلس الشيوخ، هناك استنتاج واضح بأن الإدارة الجديدة تريد العودة للاتفاق النووي مع إيران إنما هي غير مستعجلة للقيام بذلك. مديرة الاستخبارات أفريل هاينز قالت إن أمام واشنطن "طريق طويل" قبل العودة للاتفاق، فيما شدد المرشح لوزارة الخارجية، أنتوني بلنيكن، على أهمية التشاور مع الحلفاء الإقليميين بينهم إسرائيل قبل العودة. أما وزير الدفاع الجديد لويد أوستن فوصف الاتفاق كآلية لاحتواء إيران لأن حوزها السلاح النووي "سيفاقم كل مشكلة تنخرط فيها اليوم".

الرئيس بايدن، وبحسب البيت الأبيض، سيجري اتصالات في الأيام المقبلة مع حلفاء إقليميين حول الملف الإيراني. وهو منذ انتخابه لم يتصل إلا بالعاهل الأردني، الملك عبدالله الثاني، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، من بين قيادات الشرق الأوسط.

على أرض الواقع، أي عودة للاتفاق مع إيران ستتطلب من طهران وقف انتهاكاتها لبنوده والالتزام بنسب التخصيب والتفتيش الذي وقعت عليه في ٢٠١٥. اليوم، إيران رفعت مستوى التخصيب، بدأت تقويض مفتشي الوكالة الذرية، وقد ترفع منسوب إنتاج المياه الثقيلة.

كل ذلك يعني أن أي رجوع عن هذه الانتهاكات سيتطلب أشهر من التفاوض وسيؤجل أي عودة للاتفاق للنصف الثاني من هذا العام أو حتى العام المقبل. تؤخر فرص هذه المفاوضات أيضا الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو المقبل والمبارزات بين الحرس الثوري والصف الأقل تشددا في التعاطي مع الغرب ومع بايدن.

هناك أيضا عامل البنية الداخلية لفريق بايدن ودور الكونغرس. فبين وزير الخارجية المنتظر بلينكن ووكيلته ويندي شيرمن ووزير الدفاع أوستن وويليام برنز وهاينز في الاستخبارات ومستشار الأمن القومي جايك سليفان ومبعوث التغيير المناخي جون كيري، قد تتفاوت الآراء حول الملف الإيراني. الحديث اليوم في واشنطن هو عن إمكانية تعيين روبرت مالي مبعوثا حول إيران، وهو شخصية تفاوضية وقريبة من اليسار كونه كان مستشارا لبيرني ساندرز خلال الحملة.

إضافة روبرت مالي تعني صوتا جديدا في المعترك الإيراني يختلف عن سليفان ومع بلينكن في بعض القضايا. وهي تضيف القضايا الإقليمية خصوصا اليمن التي يتابعها مالي إلى طاولة أي حوار أمريكي–إيراني. أما دور الكونغرس فهو محوري بسبب قانون "إنارة" من ٢٠١٥، والذي يعطيه الحق بمراجعة أي اتفاق.

العامل الأخير الذي يرجح الحذر من الجانبين في العودة للاتفاق هو ملف العقوبات. إذ أن إيران تريد رفع جزءا كبيرا من العقوبات الأمريكية قبل الالتزام بالاتفاق النووي، فيما إدارة بايدن مستعدة فقط لرفع الشق المتعلق بأمور إنسانية، وليس تلك التي تطال الحرس الثوري والأمور النفطية.

عجلة المفاوضات الأمريكية–الإيرانية والأمريكية–الإقليمية بدأت تتحرك إنما ببطء وحذر شديدين، تستبعد أي عودة للاتفاق النووي في الأشهر الـ٦ المقبلة، إنما ترجح فرضية العودة في فترة عام.

على إدارة بايدن مواجهة إيران الحقيقية لا المفترضة

صحيفة "ذي أراب نيوز" السعودية:

أنهى رأس الديبلوماسية الأمريكية مايك بومبيو خدمته في وزارة الخارجية بقوة كبيرة، فخلال بضعة أسابيع، ألقى عدداً من الخطابات البارزة وأطلق تغريدات تظهر إنجازاته خلال توليه هذا المنصب، وفي صحيفة "ذي أراب نيوز" السعودية، شرح مدير مركز دوغلاس وساره أليسون في مؤسسة هيريتدج لوك كوفي، أسباب هذه الخطوات وأهميتها للإدارة المقبلة.الإضاءة التي سلطها بومبيو على سلوكيات إيران الشنيعة هي تذكير لبايدن وفريق الأمن القومي التابع له بأن لا جواب سهلاً في التعامل مع إيرانيرى كوفي أن تصريحات بومبيو كانت حازمة رغم إثارتها للجدل في بعض الأحيان. فكشف أن واشنطن كانت تغير توجيهات عمرها أكثر من أربعة عقود حول تواصل المسؤولين الأمريكيين مع تايوان، وأعلن عودة الولايات المتحدة إلى تصنيف كوبا، دولةً راعيةً للإرهاب، وصنف الحوثيين أيضاً تنظيماً إرهابياً. لكن تركيزه الأكثر حدة في الأسابيع الأخيرة انصب على إيران، وكان محقاً في ذلك. ففيما كان العالم يدخل ٢٠٢١ كانت إيران ترفض تضييع الوقت مظهرة أنها ستتبع سياسة سلبية خلال الأشهر المقبلة من السنة.وفي وقت سابق من هذا الشهر، احتجز الحرس الثوري ناقلة نفط كورية جنوبية قرب مضيق هرمز. وبررت إيران قرصنتها بمزاعم غريبة عن تلويث السفينة للمياه. والسبب الحقيقي مرتبط على الأرجح بالأصول الإيرانية المجمدة في كوريا الجنوبية بفعل العقوبات الأمريكية والتي تبلغ حوالي ٧ مليارات دولار.

وإضافة إلى القرصنة، بدأت إيران تخصب اليورانيوم بـ ٢٠٪ خارقة بذلك السقف المحدد في الاتفاق النووي والبالغ ٣,٦٧٪. وتقرب الخطوة إيران بشكل خطير من الوصول إلى السلاح النووي.

أضاء بومبيو في الأسبوع الماضي على العلاقة الخطيرة بين إيران وتنظيم القاعدة، فقال: "بالنسبة إلى القاعدة، إيران هي موطنها الجديد. تؤمن طهران الملاذ لكبار قادة المجموعة الإرهابية بينما يخططون للهجمات ضد أمريكا وحلفائنا". ورغم أن بومبيو أعلن للمرة الأولى اغتيال أبي محمد المصري، الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، في ٧ أغسطس (آب) الماضي قرب طهران، إلا أنه لم يكن هناك الجديد الكثير في خطابه.

قد يتساءل البعض لماذا تدعم دولة ذات نظام شيعي متطرف منظمة إرهابية سنية، والسبب بسيط بحسب كوفي، للطرفين عدو مشترك وهو الولايات المتحدة وحلفاؤها.

طيلة سنوات، كانت الأدلة تتزايد عن وجود رابط بين هذين الطرفين، منذ أعمال اللجنة التي تشكلت للتحقيق في اعتداءات ١١ سبتمبر(أيلول) الإرهابية. وخلال الهجوم الأمريكي ضد مجمع آبوت آباد في باكستان في ٢٠١١، عثر على مستندات ووثائق تربط تنظيم القاعدة بالاستخبارات الإيرانية.

ستكون لتصرفات بومبيو تداعيات على الإدارة المقبلة. انتقد الرئيس المنتخب جو بايدن سياسة ترامب الإيرانية وحملة الضغط الأقصى ضد طهران. وكانت الإضاءة التي سلطها بومبيو على سلوكيات إيران الشنيعة تذكيراً لبايدن وفريقه للأمن القومي، بأنه لا جواب سهلاً في التعامل مع إيران، وفقاً لكوفي.

لقد روج للاتفاق النووي باعتبار أنه سيجعل تصرفات طهران أكثر اعتدالاً وسيدفعها لتصبح لاعباً مسؤولاً في المنطقة.لكن منذ توقيع الاتفاق، لم تظهر إيران أي دليل على ذلك. فمولت ولا تزال تمول وكلاءها في اليمن وسوريا والعراق، وتواصل دعم عناصر من طالبان في أفغانستان. وشن الإيرانيون هجوماً ضد منشآت نفطية في السعودية، واحتجزوا بشكل غير شرعي عدداً من ناقلات النفط في المياه الدولية. ويؤكد كوفي أن هذه الأفعال لا تصدر عن دولة مسؤولة.

لدى العديد من المسؤولين الذين يتوقع أن يخدموا في الإدارة المقبلة مصلحة شخصية في ضمان إعادة إحياء الاتفاق النووي لأنهم شاركوا في صياغته. لكن الكاتب ينصح إدارة بايدن بضرورة التعامل ومواجه إيران الحقيقية، لا تلك التي ترغب فيها.ويتساءل البعض عن سبب إعلان بومبيو مقاربات سياسية مهمة قبل أيام من انتهاء ولايته، علماً أن هذه القرارات تكشف في بداية عهد الإدارات في العادة. لكن إدارة ترامب لم تكن تقليدية منذ أول يوم تسلمت فيه مهامها.ويعتقد كوفي أن دافع بومبيو يكمن ربما في مزيج من الترويج لإرثه السياسي في وزارة الخارجية على طريق الترشح للرئاسة في ٢٠٢٤، ومحاولة لتشتيت الانتباه عن الأزمة الداخلية.

وحتى لو صحت هذه الفرضية، يشدد كوفي على أنه لا توقيتاً سيئاً لتذكير الجمهور الأمريكي والعالم بنشاطات إيران المشينة. داعياً في النهاية، الإدارة المقبلة إلى التركيز على حقيقة الرسالة لا على شخص المرسِل.

← المرصد الأمريكي والسياسات الخارجية

إدارة أمريكية جديدة ونهج سياسي جديد

مركز < ترينديز للبحوث والاستشارات >:

مع تولي الرئيس جو بايدن مقاليد السلطة رسمياً في الولايات المتحدة الأمريكية، سادت حالة من التفاؤل في ربوع العالم المختلفة بعودة إرادة التعاون الدولي في إدارة الأزمات ومواجهة التحديات الكونية، خاصة أن رؤية بايدن للسياسة الخارجية، تركز على التشاركية والتعددية في إدارة القضايا الدولية. وتجسدت هذه الرؤية بوضوح بعد ساعات فقط من أدائه لليمين الدستورية لتولي منصبه قبل أيام، وذلك من خلال سلسلة أوامر رئاسية، أبرزها عودة الولايات المتحدة إلى اتفاقية باريس للمناخ، وعودتها إلى منظمة الصحة العالمية، ورفع الحظر على السفر من دول مسلمة إلى الولايات المتحدة، وذلك في تحول واضح عن نهج الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي انسحب من هذه الاتفاقيات بدعوى أنها لا تحقق المصالح الأمريكية.

ردود الأفعال الإيجابية والمرحبة بتولي جو بايدن مقاليد السلطة من كل زعماء ورؤساء العالم ومديري المنظمات الأممية والدولية، تشير بوضوح إلى أن العالم بصدد الدخول في عهد جديد يؤمن بديمقراطية الحوار حول القضايا التي ترتبط بأمنه وتنميته واستقراره، ويؤمن بأهمية التعاون والعمل الجماعي في إدارة الأزمات ومواجهة التحديات الكونية التي تلقي بظلالها على جميع دول العالم، المتقدمة والنامية والفقيرة، على حد سواء، على النحو الذي أظهرته جائحة «كوفيد-١٩»، التي لا تزال تحصد كل يوم الآلاف من أرواح البشر في جميع دول العالم بلا استثناء.

تزايد الرهان على إدارة «بايدن» في قيادة التعاون الدولي في مواجهة الأزمات والتحديات التي تواجه العالم تتأسس على مواقفه السابقة، وعلى تأكيداته في خطاب التنصيب على أهمية التعاون الدولي، وعلى توجهات العديد من أعضاء إدارته، والتي تؤكد في مجملها أن الولايات المتحدة لا يمكن بمفردها أن تعالج مشكلات العالم، وأنها ستعمل على تعزيز التعاون والشراكة مع دول العالم للتصدي لهذه المشكلات" وهذا فضلاً عن توجهاته الرامية إلى إعادة ترميم تحالفات أمريكا المتصدعة، وإعادة صياغة علاقات الولايات المتحدة مع القوى الكبرى، وخاصة الصين والابتعاد بها عن دائرة التوتر والصراع.

العالم اليوم في حاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى نهج التعاون والتشاركية في مواجهة التحديات وإدارة الأزمات الكونية، ليس فقط لأن هذه الأزمات – كما أثبتت جائحة كورونا – تتسم بالتعقيد والتشابك ولا يمكن لأي دولة مهما كانت إمكانياتها وقدراتها التصدي لها بمفردها، وإنما أيضاً لأن خبرة السنوات القليلة الماضية كشفت بوضوح أن غياب إرادة التعاون الدولي في مواجهة هذه الأزمات كانت تكلفتها قاسية على جميع شعوب العالم على الصعد كافة" ومن هنا فإن الآمال المعقودة على بايدن وإدارته تبدو كبيرة للغاية ومبشرة بعهد جديد من التعاون الدولي.

د. السيد ولد أباه:

بايدن والعقيدة الستراتيجية الأمريكية

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية :

بتولي جو بايدن الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية يتجدد الحوار الفكري والسياسي على نطاق واسع حول قدرة الرئيس الجديد على إعادة الوضع السياسي إلى توازناته ومحدداته التقليدية، بحيث تكون حقبة الرئيس السابق ترامب مجرد قوس عابر في المسار السياسي الأمريكي الحديث.

صحيح أن المستجدات الأخيرة أظهرت فروقاً حقيقية بين الظاهرة الترامبية وتركيبة الحزب الجمهوري الذي تخلت العديد من قياداته البارزة عن الرئيس المنتهية ولايته بعد أحداث «الكابيتول» المثيرة.

كما أن الرئيس بايدن لا يمثل الاتجاهات الجديدة في الحزب الديمقراطي، في مكوناته اليسارية الراديكالية ومجموعات الأقليات الصاعدة في صفوفه، بل هو أقرب لخط الوسط الليبرالي المعتدل، ومن ثم لن يجد صعوبةً في التوافق مع البرلمانيين «الجمهوريين» الذين يسيطرون على نصف مقاعد مجلس الشيوخ.

إلا أن ما كشفت عنه الظاهرة الترامبية هو ما لاحظه الجميع من تصدعات وانشقاقات عميقة في الخريطة الاجتماعية والسياسية الأمريكية، وما يهمنا هنا هو أثر هذه الظاهرة على طبيعة الرؤية الستراتيجية الأمريكية التي تعرضت لهزة قوية خلال السنوات الأربع الماضية.

ما نعنيه هنا بالرؤية الستراتيجية الأمريكية هو العقيدة التي تشكلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على أساس الربط العضوي بين طبيعة النموذج الليبرالي الداخلي والمصالح الحيوية الخارجية، بما انجرَّ عنه خيار النظام الليبرالي الدولي الذي كانت الولايات المتحدة القوة الفاعلة في بلورته وتقنينه.

وعلى الرغم من التباين المعروف بين الاتجاهين الانعزالي الانكفائي والاتجاه التدخلي الأممي، فإن التشبث بنموذج النظام الليبرالي العالمي ظل طيلة العقود الست الأخيرة مسلمةً مشتركةً بين مختلف مدارس الفكر الستراتيجي الأمريكي.

والسؤال المطروح اليوم هو: هل سيتمكن الرئيس الجديد بايدن من تنشيط هذا النموذج واستعادة زخمه وفاعليته بعد سنوات ترامب المضطربة؟

يعالج «هال براندس»، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جونس هوبكنس، هذا السؤال في مقالة هامة ب«فورين آفيرز» (٢٠ يناير ٢٠٢١) تحت عنوان «الفرصة الأخيرة للأممية الأمريكية».

وخلاصة الرأي الذي يدافع عنه براندس هو أن التحدي الكبير الذي تواجهه الإدارة الجديدة هو إعادة بناء وتصور المنظور الليبرالي الدولي الذي هو جوهر العقيدة الستراتيجية الأمريكية التقليدية بمعالجة

الاختلالات التي كشفت عنها المقاربة الوطنية غير الليبرالية التي اعتمدها ترامب في سعيه الواضح لتقويض أسس مرتكزات النظام الدولي القائم.

لقد أثبتت تجربة ترامب أن الخطاب القومي المناوئ للقيم الليبرالية لم يجعل الولايات المتحدة أكثر أمناً ورفاهيةً، ولم يفض إلى التغلب على خصومها الخارجيين، بل أضعفَ قدرتَها على التأثير الدولي حتى في حزامها الجيوسياسي المباشر.

ما يتضح من تصريحات الرئيس بايدن، خلال حملته الانتخابية وبعد اعتلائه مركز السلطة، هو أنه عازم على إحياء العقيدة الستراتيجية الليبرالية الأمريكية في مرتكزاتها الأربع الأساسية: العودة القوية للمؤسسات الدولية وتنشيط الدور الأمريكي المحوري فيها، إحياء وتفعيل دوائر التحالف التقليدي بين الولايات المتحدة وشركائها الخارجيين وفي مقدمتهم أوروبا الغربية والحلف الأطلسي، الدفاع عن قيم حقوق الإنسان والديمقراطية خارج حدود الولايات المتحدة، مواجهة الخصوم الأيديولوجيين والستراتيجيين التقليديين للولايات المتحدة وبصفة خاصة الصين وروسيا.

وقد لا تكون هذه التوجهات موضع خلاف كبير بين القوى السياسية الأمريكية، بما فيها الجناح الليبرالي المحافظ في الحزب الجمهوري الذي لا يزال الطرف الأقوى في الحزب، إلا أن الحقبة الترامبية نبّهت إلى خلل مضاعف في هذه التوجهات قد يكون من الضروري اعتباره في أي مقاربة جديدة للأممية الليبرالية.

إن هذا الخلل المزدوج يتعلق بتركيبة النظام الدولي نفسه الذي لم يعد محكوماً بالتوازنات الموروثة عن الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة التي تلتها.

فمن الواضح أن الانفصام تزايد بوتيرة متسارعة بين المحددات الاقتصادية في النظام الليبرالي ومحدداته السياسية، أي بين الديناميكية الرأسمالية والديمقراطية التعددية.

فإذا كانت العولمة الرأسمالية وحدت السوق الدولية وقضت على معادلة الاستقطاب السابقة، فإنها عمّقت الشروخ داخل المنظومة الرأسمالية، وأصبحت آليات التجارة الحرة والتنافسية الإنتاجية في صالح القوى الرأسمالية غير الغربية (مثل الصين والهند).

كما أن الشرخ ذاته تفاقم داخل المنظومة الديمقراطية ببروز خلافات عميقة بين الديمقراطيات الليبرالية الكلاسيكية والديمقراطيات الشعبوية المناوئة للقيم الليبرالية التي تنتمي إليها الترامبية والعديد من التجارب المماثلة في شرق أوروبا ووسطها.

وهكذا يصبح السؤال العصي هو: كيف يمكن إحياء وتنشيط العقيدة الستراتيجية الأمريكية وتجديد بنائها الأيديولوجي، في الوقت الذي لم تعد فيه الولايات المتحدة مؤهلة لقيادة نظام عالمي لا تتحكم في مركزه الاقتصادي ولا في بنياته الأيديولوجية والسياسية؟

اختراقات للجيش والشرطة تهدد بإسقاط النظام الدستوري الأمريكي

مجلة "فورين بوليسي":

حذر الباحث الأمريكي "ستيفن كوك" من مؤشرات اختراق للجيش والشرطة في الولايات المتحدة في إطار حراك سياسي يستهدف "إسقاط النظام الدستوري"، مشيرا إلى أن الهجوم على مبنى الكونجرس في ٦ يناير/كانون الثاني الجاري شاركت فيه عناصر عسكرية وأمنية.وذكر "كوك"، في مقال نشره بمجلة "فورين بوليسي"، أن من سماهم "المتمرّدين" أدركوا، خلال عملية اقتحام مبنى الكونجرس، أن الإطاحة بالحكومة تتطلّب اختراق الأجهزة الأمنية والجيش، لافتا إلى تقارير صحفية كشفت عن مشاركة محاربين قدامى وعناصر من الشرطة وحتى عسكريين حاليين في عملية الاقتحام.واعتبر الباحث البارز بمجلس العلاقات الخارجية هكذا تقارير مثار قلق كبير" وذلك بسبب قدرة العناصر الأمنية على "تفعيل الفتنة"، حسب تعبيره.

وحسب المقال، فإن حراكا سياسيا في الولايات المتحدة يحاول إسقاط النظام الدستوري، وبات يشمل عناصر في أجهزة إنفاذ القانون والقوات المسلحة، معتبرا أن الولايات المتحدة "تواجه اليوم تهديدًا أخطر من ذاك الذي واجهته عند وقوع هجمات ١١ سبتمبر/أيلول".ويعزو "كوك" تقييمه هذا الى أن الولايات المتحدة أمام مشهد جديد يجري فيه التشكيك بشرعية نظامها السياسي من الداخل من خلال الأساليب العنيفة" ما يعني أن مشاركة أفراد من خلفيات أمنية أو عسكرية في هكذا حراك يمكن أن يؤدي إلى أزمة تاريخية.

ويشير الباحث الأمريكي، في هذا الصدد، إلى أن ضباطا سابقين في الجيش والشرطة هم من جعلوا "أسامة بن لادن" و"أبو بكر البغدادي" و"أيمن الظواهري" وغيرهم من أكثر القادة المتطرفين فتكا" إذ لم يكن لأي منهم خبرة في القوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية.كما أشار "كوك" إلى نموذجي تركيا ومصر" إذ أسفرت "اختراقات" الأجهزة الأمنية والعسكرية عن أزمتين" الأولى تمثلت في حركات التمرد العنيفة والانقلابات العسكرية، والثانية برزت في تشكيل القوات المسلحة نواة لإسناد نظام استبدادي، حسب تقدير الباحث الأمريكي.

وفي هذا السياق، استعرض "كوك" قصة اغتيال الرئيس المصري الأسبق "أنور السادات"، في ٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١، أثناء مشاهدته عرضًا عسكريًا لإحياء ذكرى أعظم إنجاز عسكري لمصر، وهو عبور قناة السويس في المرحلة الأولى من حرب عام ١٩٧٣.كما استعرض الباحث الأمريكي خلاصة ما نشره الصحفي التركي "محمد علي بيراند" في كتابه "قمصان من فولاذ.. تشريح القوات المسلحة التركية"، الذي قدم رؤية غير مسبوقة لكيفية فحص الجيش التركي المرشحين لتدريب الضباط ثم تلقينهم العلمانية.أفاد "بيراند" في كتابه بأن الجيش التركي، قبل دخول المرشحين إلى أكاديميات الخدمة العسكرية، كان يفحص في عائلاتهم الممتدة بحثا عن أي علامات "رجعية" – أي توجهات إسلامية – أو "انفصالية"، وهي تبني القومية الكردية. ثم تكون هناك مراقبة مستمرة للضباط للتأكد من أن الجيش يدعم "الكمالية" دائما كمصدر للسلطة والهيبة والشرعية في النظام السياسي التركي.

لا يعني ذلك أن الولايات المتحدة بحاجة إلى محاكاة ما فعلته تركيا ومصر، حسبما يرى "كوك"، لكنه يعني أن واشنطن لم تتعلم هي أيضا من دروس الماضي كمعظم الدول في الشرق الأوسط، حسب قوله.

"فمن يتحكم في وسائل العنف يجب أن يكون قويا وآمنا من التسلل حتى يتمكن من المساعدة في حماية النظام الدستوري، ولكن ليس إلى الحد الذي يجعله خارج السيطرة المدنية" حسبما أورد "كوك" في مقاله، مشيرا إلى تقرير لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي يعود إلى عام ٢٠٠٦، يؤكد أن "قادة وجماعات تفوق العرق الأبيض أظهروا اهتماما تاريخيًا بالتسلل إلى أجهزة إنفاذ القانون أو تجنيد أفرادها".

ويرى الباحث الأمريكي في قرار وزارة الدفاع الأمريكية بفحص أفراد الحرس الوطني المعينين لحماية مراسم تنصيب "بايدن" في واشنطن، الأربعاء الماضي، إقرارا بوجود مشكلة داخل القوات المسلحة.وإزاء ذلك، شدد الباحث الأمريكي على أن تمكين الجيش وأجهزة إنفاذ القانون من التعرف على "المتمردين" يجب أن يكون أولى أولويات وزيري الدفاع والعدل في إدارة الرئيس الجديد "جو بايدن"، وإلا فإن "سلامة الأمريكيين" لن تكون استثناءا من نماذج الشرق الأوسط، حسب تعبيره.

توماس فريدمان*:

أمريكا ما بعد ترامب.. ومستلزمات التعافي

صحيفة (نيويورك تايمز):

لقد نجونا للتو من شيء فظيع: أربع سنوات من حكم رئيس، يدعمه حزب وأصوات تعمل على ضخ نظريات المؤامرة بلا حقيقة، وتجلبها مباشرة إلى أدمغتنا شبكاتٌ اجتماعية غير مسؤولة – وكل ذلك في ظل وباء بلا رحمة. لقد كانت تجربة فظيعة للغاية!

هذا لا يعني أن ترامب لم يفعل أبداً أي شيء جيد، بل يعني أنه لم يكن يستحق ثمن ترك بلدنا أكثر انقساماً وأكثر مرضاً من أي فترة أخرى في التاريخ الحديث. ولهذا، علينا أن نعمل على إعادة توحيد أنفسنا، وإلغاء برمجتنا، وإعادة التركيز والثقة والطمأنينة. فالبلد برمته في حاجة للذهاب إلى خلوة نهاية الأسبوع ليعيد اكتشاف من نحن والروابط التي توحّدنا – أو على الأقل، التي كانت توحّدنا.

وأعتقد بكل صدق أننا نستطيع أن نكون أفضل مرة أخرى، غير أن تحقيق ذلك يتوقف علينا جميعاً. بالنسبة لي، كانت أبرز سمة في رئاسة ترامب هي أنه عاماً بعد عام ظل يفاجئنا على الجانب السلبي. فعاماً بعد عام، كان ينزل إلى مستويات جديدة في كسر القواعد، وتلطيخ سمعة كل من سار في فلكه. غير أنه لم يفاجئنا أبداً – ولو مرة واحدة – بالجانب الإيجابي من خلال أفعال لطف أو نقد ذاتي أو مد اليد للخصوم.

شخصيته كانت قدره، ثم أصبحت قدرنا نحن أيضاً. ولكن لديّ خبر سار. ذلك أننا نستطيع التعافي شريطة أن نركّز جميعاً – سياسيين وإعلاميين ونشطاء – على فعل ما لم يستطع ترامب فعله أبداً: مفاجأة بعضنا بعضاً بالجانب الإيجابي. المفاجآت الإيجابية هي قوة قُلِّل من شأنها كثيراً في السياسة والدبلوماسية، والحال أنها هي ما يكسر قيود التشاؤم، ويدفع حدود ما نعتقد أنه ممكن. كما أنها تذكّرنا بأن المستقبل ليس مصيرنا، وإنما اختيار – تترك الماضي يدفن المستقبل أو المستقبل يدفن الماضي.

وما زلتُ أتذكر أين كنتُ حين وصل أنور السادات إلى إسرائيل، مفاجئاً العالم برغبته في تحقيق السلام. حدثٌ غمرني بفرح عارم وإحساس جديد كلياً بالإمكانات بالنسبة للشرق الأوسط.

والواقع أنني فاجأتُ ترامب ذات مرة. فأنا لم أكن أتردد أبداً في الاتفاق معه عندما كان يفعل شيئاً أعتقد أنه صائب. ولكن بعد أن رعى و«جارد كوشنر» اتفاق تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، كتبتُ مقالاً يشيد بالاتفاق. وبعد بضعة أيام رنّ هاتفي. وكان المتصل الرئيس ترامب. كانت أولى كلماته: «لم أستطع أن أصدّق أن (نيويورك تايمز) ستسمح لك بكتابة شيء بهذا اللطف».

بالطبع، الصحيفة لا تملي عليّ ما أكتبه، ولهذا بدا مصدوماً" لأنني فعلت ذلك بمبادرة شخصية وبملء إرادتي. وقد جعله ذلك يعيد النظر، ولو للحظة، فيّ وفي جريدتي. فالمفاجأة تفعل ذلك. ولو أن ترامب خرج مرة واحدة عن شخصيته بخصوص شيء كبير وصعب يتحدى قاعدته وفاجأنا بالجانب الإيجابي، بخصوص المناخ مثلاً أو الهجرة، لكنتُ أشدت به أيضاً. غير أنه ما كان ليفعل.

وهذا مؤسف" لأننا كصحافيين ومواطنين، نعيش من أجل مفاجأة بالجانب الإيجابي من زعمائنا.

فقد شاهدتُ السيناتور ميت رومني مراراً وتكراراً يضع قسمه بالدفاع عن الدستور قبل حزبه ومصالحه السياسية الشخصية. وفي الأثناء، تعرفنا على بعضنا بعضاً. والواقع أننا لا نتفق حول كل شيء، ولكن هناك احترام متبادل بيننا. ومؤخراً، قدّمني رومني من أجل إلقاء خطاب عن بُعد على ائتلاف من الحزبين حول العمل المناخي في ولاية يوتا. وهو ما فاجأ بعض الأشخاص، وربما جعلهم ينظرون إلى الموضوع برمته على نحو مختلف. ومن المفاجئ حقاً ما قد يحدث حينما نفاجئ الناس بالأحسن!

وعليه، لديّ مطلبان لكل أمريكي: امنح جو بايدن فرصة ليفاجئك على الجانب الإيجابي، وتحدّ نفسك لتفاجئه.

وهنا، ينبغي للشركات الأمريكية أن تفاجئنا بأن تقول لروبرت ولاكلن مردوخ إن شبكتهم غذّت «الكذب الكبير» الذي أدى إلى اقتحام مبنى الكونجرس الأمريكي، وإنها ستكف عن بث إعلاناتها التجارية على أي برنامج ينشر نظريات المؤامرة.

كما يتعين على مارك روكربرج وشيريل ساندبرغ (رئيس «فيسبوك» التنفيذي ورئيسة العمليات فيه) أن يفاجئانا بالكف عن تقديم الأخبار التي تقسّمنا وتغضبنا – مقابل أرباح – على مصادر الأخبار الأكثر موثوقية وموضوعية.

وإذا كان لا يوجد على اليسار معادل للعنصريين البيض اليمينيين وغيرهم من المتطرفين الآخرين الذين اجتاحوا مبنى الكابيتول مؤخراً، فإن الليبراليين سيفاجئون أشخاصاً كثيرين على اليمين، وربما يقنعون البعض بدعم بايدن، إذا رفضوا بقوة «الصواب السياسي» حينما يخنق المعارضة، ولفتوا الانتباه ليس فقط إلى عنف الشرطة – وهو أولوية ملحة بلا شك – ولكن أيضاً إلى مصادر العنف في أحياء الأقليات التي ترهب السكان السود والبنيين والبيض على حد سواء. فشخصياً، أرى هذا في مدينتي مينيابوليس كل يوم.

والآن وبعدما رحل تهديد ترامب، علينا جميعاً في قطاع الصحافة والإعلام العودة لفصل الخبر عن الرأي من جديد. فنحن في حاجة لأماكن أكثر، حيث يستطيع الأمريكيون من مختلف الألوان السياسية الشعور بأنهم يستطيعون الحصول على أخبارهم بشكل صحيح – دون أن يصبحوا غاضبين أو منقسمين أو ناقمين، ولنترك ذلك لقسم الرأي.

وكما أسلفتُ، فقبل أن ننهال على بايدن بالانتقادات، ما رأيكم في أن يمهله الجميع بضعة أشهر ليفاجئنا بالجانب الإيجابي؟ لنمنحه فرصة لوضع البلد قبل الحزب والوفاء لقسم تنصيبه.

وحينما يكون هناك على درج مبنى «الكابيتول» ظهر الأربعاء، يؤدي اليمين الرئاسية على أن يفعل ذلك بالضبط، ما رأيك في أن نؤدي القسم جميعاً – أنت وأنا وأطفالك ووالداك – معه في البيت: «أقسم على أن أبذل ما في وسعي من أجل الحفاظ على دستور الولايات المتحدة وحمايته والدفاع عنه».

ربما إذا فعلنا جميعا ذلك ومنحنا جميعاً «جو» فرصة ليفاجئنا بالجانب الإيجابي، نستطيع حينها كسر الحمى السياسية الفظيعة التي أصابت بلدنا إلى جانب «كوفيد ١٩». ألن يكون ذلك مفاجأة سارة؟

*كاتب وصحافي أمريكي

كمال درويش:

إعادة بناء أمريكا وعالم ما بعد ترامب

بروجيكت سنديكيت:

سيُمهد تنصيب الرئيس الأمريكي المنتخب، جو بايدن، في ٢٠ كانون الثاني (يناير)، لحدوث تغيير هائل نحو الأحسن في الولايات المتحدة. وقد يكون أيضًا فرصة فريدة لتعزيز الديمقراطية الليبرالية في جميع أنحاء العالم.ولا يتقاسم العديد هذا الرأي المتفائل بشأن الآفاق العالمية للديمقراطية الليبرالية ، نظرًا للصعود الأخير للحكومات الشعبوية غير الليبرالية في مختلف أنحاء العالم. فقد سعت هذه الحكومات إلى إزالة مبدأ الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وحرية الصحافة، وإلى حرمان المعارضين السياسيين من العمل بحرية. ويجادل الكثيرون بأنه لأسباب تتعدى ما له علاقة بدونالد ترامب، ستظل الديمقراطية الليبرالية في تراجع.

وفضلا عن ذلك، يمكن القول أن الاقتحام الأخير لمبنى الكابيتول الأمريكي من قبل حشد مسلح بتحريض من ترامب، قد قوض قدرة أمريكا على أن تكون قدوة يُحتذى بها. وعلى أي حال، واصل الحزب الجمهوري بأكمله تقريبًا دعمه لترامب على الرغم من سلوكه الذي يزيد اضطرابا ومعاداةً للديمقراطية.

ولكن الوضع تغير بسرعة بعد حادث التمرد الذي وقع في مبنى الكابيتول. إذ شجبت غالبية كبيرة من الناخبين الأمريكيين العنف، ودعمت الانتقال السلمي للسلطة. وعلى الرغم من أن ٧٣٪ من الناخبين الجمهوريين ما زالوا يعتقدون أن ترامب يحمي الديمقراطية، إلا أن معدلات تأييد الرئيس تراجعت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق بعد أعمال الشغب المؤيدة لترامب.

كما أن ترامب بدأ يفقد بعض دعم الكونغرس من الحزب الجمهوري. ففي ١٣ يناير/كانون الثاني، انضم عشرة من الجمهوريين في مجلس النواب إلى الديمقراطيين في التصويت لعزل ترامب للمرة الثانية، بتهمة "التحريض على العصيان". وسيواجه ترامب محاكمته في مجلس الشيوخ مع حرص زعيم الأغلبية الحالي، ميتش ماكونيل، حسبما ورد، على تخليص الحزب الجمهوري منه.

وستعتمد الكثير من القرارات على ما إذا كان المسئولون عن عملية محاولة الانقلاب التي حدثت في ٦ يناير/كانون الثاني سيحاسبون، الطريقة التي سيتم بها ذلك. ولكن نوبة ترامب الأخيرة العنيفة قد تؤدي في النهاية إلى تراجع الاستقطاب، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية الأمريكية، خاصة إذا كان جزء كبير من الناخبين سيؤيد الإجراءات السريعة لمحاربة الظلم العنصري، بما في ذلك عن طريق تعزيز حقوق التصويت.

ولكن إرث ترامب ليس العقبة الوحيدة التي يجب على بايدن التغلب عليها لتقديم الولايات المتحدة على أنها قائد عالمي قوي للديمقراطية الليبرالية. ورغم أن الكثيرين يقولون أن أمريكا دعمت الديمقراطية لعقود قبل انتخاب ترامب في عام ٢٠١٦، إلا أنه كثيرا ما دعمت الولايات المتحدة حكومات استبدادية، وأطاحت بحكومات منتخبة، والسبب راجع إلى حد ما إلى سعيها لمواجهة الاتحاد السوفيتي، وأيضًا لتحقيق مصالحها الاقتصادية .

فعلى سبيل المثال، أطاحت الولايات المتحدة بحكومة إيران الديمقراطية في الخمسينيات من القرن العشرين، وسهلت الانقلاب العسكري عام ١٩٧٣ ضد الرئيس التشيلي، سلفادور أليندي، وأعمال مماثلة في أمريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي، ولا تزال تدعم الأنظمة الشمولية في بعض البلدان المنتجة للنفط. وعلى الرغم من ادعاءات أمريكا، فهي بالكاد تحلت بالصدق الذي كانت تعززه في دعمها للديمقراطية الليبرالية بعد الحرب.

ولدى الإدارة القادمة بقيادة بايدن ونائب الرئيس المنتخب، كامالا هاريس، فرصة فريدة لاعتماد سياسة أكثر اتساقًا ومصداقية في السنوات القادمة.

إن المناصرة الفعالة للديمقراطية الليبرالية لا تحتاج إلى التدخل في شؤون الدول الأخرى، ولا ينبغي أن تنطوي على ذلك. وقد تتطلب بعض التهديدات الحقيقية للأمن القومي– بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل أو الإرهاب المدعوم من الخارج، على سبيل المثال– التدخل الخارجي. ولكن التدخل لإحداث تغيير في النظام، حتى لو كان ذلك للمساعدة في تثبيت الديمقراطية، يجب ألا يكون هدفًا في حد ذاته، لأن النظام الذي يقيمه التدخل الخارجي دائمًا ما سيواجه مشكلة كبيرة في اكتساب الشرعية.

وأشار جوزيف ناي من جامعة هارفارد مؤخرًا، إلى أنه لن تكون خيارات بايدن السياسية واضحة تمامًا. ولا ينبغي وصف البرامج الإذاعية الأمريكية التي تدعم الديمقراطية بالتدخل الأجنبي، ولا شك أن ظهور وسائل التواصل الاجتماعي قد خلق أمورا جديدة تتسم بقلة الوضوح. فقد لا يكون من السهل دائمًا رسم الخط الفاصل بين تضخيم الآراء المناهضة للاستبداد والتحريض على تغيير النظام. وعلاوة على ذلك، سيحتاج العالم إلى أنواع جديدة من مفاهيم "الحد من التسلح" حيث تسلَح التقنيات الجديدة، ويصبح الفصل بين الأهداف الأمنية والاقتصادية أكثر صعوبة.

ومع ذلك يجب على إدارة بايدن هاريس أن تصبو عالياً. أولا، يجب أن يكون لها أجندة محلية شاملة تعطي الأولوية للعدالة والديمقراطية، وتزيل أخيرًا "الخطيئة الأصلية" الأمريكية المتمثلة في إيديولوجية تفوق البيض، مما سيمكن الولايات المتحدة من أن تكون حقًا قدوة يُحتذى بها.

ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي على الولايات المتحدة أن تدافع جهارًا عن الديمقراطية الليبرالية باعتبارها نظام الحكم الذي يمكنه تحقيق التطلعات الإنسانية العالمية على أفضل وجه. ويجب أن تنتقل تدريجيًا إلى نظام تحالفات يكون فيه جميع الحلفاء الذين تلتزم أمريكا بحمايتهم عسكريًا (بما في ذلك في الفضاء الإلكتروني) أنظمة ديمقراطية.

ويجب على بايدن اتباع ستراتيجيه أساسية لاحترام السيادة الوطنية لجميع الدول، باستثناء الحالات التي تتطلب فيها مسؤولية حماية مجموعة من الفظائع الجماعية تدخل المجتمع الدولي. وعندما يتعذر على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التوصل إلى قرار، بسبب استخدام حق النقض من قبل أحد أعضائه الدائمين، فإن اتباع نهج يعتمد على كل حالة على حدة في استخدام التدخل المسلح أمر لا مفر منه.

وتحتاج الولايات المتحدة إلى العمل مع جميع الدول الراغبة في ذلك، بغض النظر عن أنظمتها السياسية، في السعي لتحقيق أهداف مشتركة مثل الحد من خطر تغير المناخ وتوفير المنافع العامة العالمية، بما في ذلك الوقاية من الأوبئة. والمهمة الأخرى ذات الأولوية الكبرى هي تطوير معايير وقواعد تحكُم الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية. وربما حالت معاهدات الحد من الأسلحة في الحرب الباردة دون نشوب الحرب النووية العالمية– ولا تزال ضرورية.

وعلى مدى عقود، افتقرت الولايات المتحدة إلى ستراتيجيه شاملة ذات مصداقية كاملة وقابلة للتنفيذ لدعم الديمقراطية الليبرالية. ويجب أن تحاول إدارة بايدن وضعها الآن. وعلى العموم، يجب أن تدرك أن مواجهة العديد من التحديات القديمة والجديدة تتطلب إحياء التعددية– ومن ثم، المؤسسات الدولية الفعالة التي تدعمها الولايات المتحدة.

ولاشك أن بعض الأمور لن تكون واضحة، لكن تصور أن نوايا أمريكا صادقة سيأخذ إدارة بايدن بعيداً. ولا يزال لدى الولايات المتحدة الكثير من القوة الناعمة– على الرغم من بذل ترامب أقصى ما في جهده لتدميرها– ويتمتع بايدن وهاريس بالعقلية الأساسية الصحيحة لتوفير قيادة ديمقراطية ليبرالية عالمية. لذا، يجب ألا يضيعا الفرصة.

* ترجمة: نعيمة أبروش

غازي دحمان:

المشرق في مهب حكم المافيا

بفعل هذه المافيا، يبدو المشرق العربي كله مهددا بالدمار

العربي الجديد:

ليست بيروت وحدها المنكوبة في زمن الغدر الذي تتسيده قوى "مقاومة" الصهيونية، فكل المشرق محطّم وغارق بالدمار والموت، من الموصل إلى حلب، ومن بغداد إلى دمشق وبيروت، ووحدها إسرائيل تنعم بالسلام والاستقرار.

لن يكون انفجار بيروت ودمار أكثر من ثلث عمرانها وموت وجرح المئات من سكانها" آخر إنجازات العصابة المستقوية من طهران إلى الضاحية الجنوبية، طالما إيران قد فخّخت، وفي ضوء النهار وأمام العالم وحتى بحماية قوى رئيسية فيه، المشرق العربي، وجعلته مستودعاً للذخائر وميداناً لتدريب عناصرها، وهذه الذخائر وتلك العناصر لن تكون بوصلتها سوى الدواخل العربية التي تريد إيران إخضاعها وتهجيرها.

هل ما زال ثمّة من يشكّك بهذه الحقيقة؟ من لم يهجر المشرق بفعل البراميل المتفجرة، سيهجره نتيجة حوادث لم ولن تخطر على بال أحد. فما دامت عصابة دمشق– موسكو– طهران– الضاحية الجنوبية، هي من تمسك بخيوط اللعبة وتدير دفة الأمور في هذا المشرق المنكوب، فلا تغفلوا أن تتفقدوا أطرافكم مساء كل يوم، بل في كل لحظة.

ليس جورج حسواني وعماد خوري، صاحبا الشركة التي اشترت نترات الأمونيوم، سوى واجهة تخبئ وراءها مافيا قذرة، تشترك فيها شخصيات من حجم "رؤساء" دول، وزعماء، ورجال أعمال، لا هم لهم سوى الحفاظ على مناصبهم وكسب المزيد من الثروات على حساب موت البشر، إن بالبراميل المحشوّة بالأمونيوم، أو بالمخدرات التي تشهد ثورة في صناعتها وتجارتها على يد نظام الأسد وحزب الله وتكاد تغرق المنطقة برمتها.

منذ انفجار ميناء بيروت، في آب/ أغسطس ٢٠٢٠، تبرع الإعلام الروسي بحبك قصص وروايات عن مصدر الشحنة واتجاهها والغرض منها، وانبرى إعلام الأسد وحزب الله في محاولات لتوظيف الانفجار ضد

خصومهم السياسيين في لبنان، ما يثبت أن هذه المافيا تختلف عن المافيات التقليدية، بأن لها منابر إعلام رسمية وموظفين ذوي مناصب كبيرة في مؤسسات مفصلية، كالموانئ والمطارات والمعابر، بل إن هذه العصابة لديها جيوش وسفن تعبر البحار في وضح النهار، وطائرات تنقل المليشيات والصواريخ، وأخرى تحمل البراميل المتفجرة والكيماوي لتقتل بشراً بائسين استقوت عليهم جيوش تدّعي العظمة والرفعة.

وهذا يثبت أننا في المشرق تحت حكم عصابة مافياوية تفكك الدولة، وإشهار تفكّكها بشكل علني بذريعة تحوّلها إلى جبهة مقاومة ضد الصهيونية، وتحت هذه الذريعة تمّت إزاحة كل ما يذكّر بالدولة، طالما أن لهذه الأخيرة حدودا وقيودا لا طاقة للنخب المافيوية الجديدة على الخضوع لها. وقبل ذلك جرى إحراق العقود الاجتماعية التي تربط الشعب بالسلطة، ثم في وقت آخر جرى ذبح الشعب وتهجيره.

هذا يثبت أننا في المشرق تحت حكم عصابة مافياوية تفكك الدولة، وإشهار تفكّكها بشكل علني بذريعة تحوّلها إلى جبهة مقاومة ضد الصهيونية، وتحت هذه الذريعة تمّت إزاحة كل ما يذكّر بالدولة، طالما أن لهذه الأخيرة حدودا وقيودا لا طاقة للنخب المافيوية الجديدة على الخضوع لها

والمفارقة أن هذا النمط الدولتي الذي تم اختراعه في المشرق، يبتغي أن يكون متفرداً في نموذجه، ويطلب في نفس الوقت الاعتراف به طرفاً شرعياً، اعتراف يقوم على الأمر الواقع، طالما هو يخضع شعوباً لسلطته.

وويل لكل من يحاول حتى تقديم النصح والمشورة، كما حاول الصحفي قاسم قصير، الذي لم يطلب سوى عقلنة تصرفات حزب الله ليتمكن لبنان من التعافي وتجاوز أزمته الآخذة في الاستعصاء نتيجة تحوّلها إلى ملحق لإيران ومنفذ لسياساتها وأطماعها في المشرق العربي.

والحاصل، أنه بفعل هذه المافيا، يبدو المشرق العربي كله مهددا بالدمار، فثمّة ماكينة لا تكل عن إنتاج الكيماوي والبراميل المتفجرة والمخدرات، ويريد القائمون عليها فرض نتاجاتها على شعوب المنطقة، ويروجون لها تحت شعار محاربة الإمبريالية ومقاومة الصهيونية، التي يحققون النصر عليها صباح مساء مع مقتل كل طفل وامرأة في خيام إدلب وشوارع الموصل المدمّرة وبيروت المنكوبة.

في الوقت عينه، تدرب إسرائيل طياريها على اللعب في سماوات سوريا ولبنان والعراق، وعلى اصطياد رؤوس أبناء" الخايبات" على ما يقول شاعر عراقي، من عراقيين وسوريين تستخدمهم إيران في تعزيز سرديتها عن مقاومة لا نراها.

بتنا في المشرق نحنّ لحكم الديكتاتور، على الأقل هناك دولة ونظام، أما حكم المافيا فلا أحد يستطيع أن يأمن غده مع زعران متعطشة للدماء والخراب، لا ذمة لهم ولا قوانين تردعهم.

د. عبد المنعم سعيد:

العقد العربي الإصلاحي

المركز الاقليمي للدراسات/القاهرة:

في ٢١ ديسمبر الماضي كتبت "نسرين مالك" مقالا في صحيفة الغارديان البريطانية بعنوان "لم يكن الربيع العربي عبثا.

المرة القادمة ستكون مختلفة". المقال كان جزءا من إرهاصات التذكر لما جرى قبل عشر سنوات من ثورات قامت أساسا على مناسبة ساخنة يعقبها انفجار كبير لحركة مئات الألوف أو حتى الملايين من البشر، وبعد ذلك تداعت أحداث غيرت من تاريخ المنطقة العربية خلال السنوات العشر الماضية.

الحالة التي حلت سُميت غربيا باسم "الربيع العربي"، وقامت سياسيا وستراتيجيا على أساس مفهومين: أولهما أن التناقضات والصراعات داخل الدولة أشد وأكثر دموية من أي صراعات إقليمية أخرى، انتشرت الحرب الأهلية في أكثر من دولة، سوريا والعراق واليمن وليبيا أمثلة معروفة، وفي بلدان أخرى كانت التوترات حادة استلزمت إما تدخلا خارجيا وإما تولت القوات المسلحة إدارة السياسة كما حدث في مصر، في كل الأحوال كانت المشاهد للعنف والتفاعلات الحادة داخل الدولة ذات طبيعة سياسية واقتصادية وطائفية ومذهبية، وما جاء من خارجها كان اعتمادا على أطراف داخلية قادرة على التعبئة والحشد والمواجهة.

وثانيهما أن الدولة، ربما نتيجة ما سبق، تقلصت فاعليتها كفاعل أساسي في العلاقات الإقليمية، وظهر إلى جانبها فاعلون ليسوا بدول مثل جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية، وتوابعها من "القاعدة" حتى "داعش"، السمة الأساسية لهذه "الفواعل" أنها كانت تعمل عبر الدول، ولها تصوراتها الخاصة لفكرة الدولة، حتى إن واحدة منها –داعش– أقامت "دولة" عبر الحدود العراقية السورية متحدية في ذلك الجغرافيا السياسية التي استقرت في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، كل ذلك خلق عقدا من السنين "٢٠١٠–٢٠٢٠" غير رحيم بالمنطقة كلها، من حيث الضحايا والخسائر المادية والمعنوية التي جاءت من أشكال الصراعات والنزاعات الدموية، والتي لا يزال بعضها باقيا معنا في سوريا واليمن.

المقال المشار إليه أعلاه فيه بعض من الفرحة لما حدث من نوبة تغيير كبيرة، ولكنه من ناحية أخرى اعترف بفشلها الكارثي، ومن ناحية ثالثة بات فيه يقين أن ما جرى لم يكن عبثا وسوف يأتي مرة أخرى كطائر العنقاء لكي يقيم العدل ويستقيم الميزان.

الحقيقة هكذا فيها الكثير من البساطة التي تجاهلت كثيرا من التعقيد الذي جاء ليس فقط من الدور الذي لعبته الحركات "الإسلاموية" المختلفة، وإنما أيضا من انخفاض أسعار النفط، والتدخلات الإقليمية والدولية المختلفة.

المؤكد أن ما جرى في المنطقة العربية كان مشابها لما حدث عندما واجهت أوروبا ثورتين متزامنتين مع نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر: الثورة الفرنسية والثورة الصناعية والتكنولوجية، وكانت الثورة الأولى هي التي استهدفت عمدا ومباشرة تحطيم الهياكل والنظم السياسية للدول الأوروبية بأفكارها عن "الحرية" و"الإخاء" و"المساواة"، وهي أفكار حملها معه نابليون بونابرت حينما توسع شرقا حتى وصل إلى موسكو على الأرض الروسية، ولكن الثورة الثانية كانت هي التي أصلت عملية تغيير أوروبا ومن بعدها العالم اقتصاديا واجتماعيا ثم سياسيا. كلتا الثورتين على أي حال كانت وراء تكوين العالم المعاصر كما نعرفه الآن، حتى بعد أن تمت هزيمة نابليون في عام ١٨١٥، وفي أعقاب الهزيمة قامت أربع من القوى المحافظة، روسيا والنمسا وبروسيا وبريطانيا، عملية لإدارة التغيير والحفاظ على توازن القوى في القارة الأوروبية، وفيما بعد أضيفت فرنسا إلى القائمة، وشكلت القوى الخمس ما أصبح معروفا باسم "منظومة أوروبا" Concert of Europe أو "كونجرس فيينا" لإدارة التغيير ومواجهة إمكانية نشوب ثورة أخرى.

ورغم أن ما بقي في الأذهان، وتجري الذكريات عنه بعد عشر سنوات منذ بداية القصة عندما أضرم "محمد البوعزيزي" النار في نفسه احتجاجا على الحكومة في مدينة سيدي بوزيد التونسية، مما أثار مظاهرات انتشرت في جميع أنحاء البلاد" من ساعتها بدأ التاريخ دورته التدميرية التي من ناحية عكست فقر القيادة الشديد فيما جرى من أحداث، والانتهازية السياسية الكبرى للحركات الإسلاموية المختلفة، وحالات الغدر الجيوسياسية الخاصة بالدول الإقليمية التي انهالت على الإقليم العربي بالاختراق والنفوذ والوجود العسكري، كما فعلت إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وبالوجود والاحتلال العسكري كما فعلت تركيا.

ولكن ذلك لم يكن كل القصة التي جرت خلال العقد الماضي، فقد تولدت عن الموجة الثورية موجة إصلاحية كبرى كما حدث في أوروبا أخذت أشكالا مختلفة، مما بات يسمى "رؤية ٢٠٣٠" في دول عديدة، وفي النصف الثاني من العقد بدأت عمليات الإصلاح في أكثر من دولة عربية.

ومنها رؤية ٢٠٣٠ مصرية تلاءمت مع الظروف المصرية الخاصة. الإصلاح المصري قام على نقلة كيفية في استخدم الجغرافيا والثروة من خلال عمليات تنموية واسعة النطاق تقوم على انتقال التركيز المصري من "النهر" أو وادي النيل إلى "البحر"، إذ توجد الشطآن الممتدة" حيث البحران الأبيض والأحمر وخلجان السويس والعقبة.

باقي الدول العربية كانت لها مساراتها الخاصة، وتجربتها الإصلاحية التي واجهت بالفعل ما جرى قبل عقد من الزمان، ولم يعد الأمر كما زعمت الكتابات الغربية انتظارا لعودة ما سمي الربيع العربي وإنما تجاوزه بالتغيير والتنمية والاستقرار.

رضوان السيد:

الشعبويات والاحتراف السياسي والمستقبل

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية :

في عام ١٩١٩، وقد خسرت ألمانيا في الحرب الأولى، ألقى المفكر والسوسيولوجي الألماني المعروف ماكس فيبر (١٨٦٤ – ١٩٢٠) بجامعة ميونيخ محاضرتين، بعنوان: العلم باعتباره حرفة، والسياسة باعتبارها حرفة. وكان همه في المحاضرة الأولى تحديث العلم والتعليم بالجامعات الألمانية. أما في المحاضرة الثانية فكان اهتمامه منصبّاً على دراسة أسباب هشاشة الأحزاب السياسية في ألمانيا، وآليات علائقها بإدارة الدولة. وفي كلتا الحالتين أو المسألتين، كان فيبر يرى ضرورة تقليد التجربة الأمريكية في التعليم والبحث العلمي، كما في العمل السياسي. وكانت وجهة نظره، أنه وبخلاف الوضع في الولايات المتحدة" فإنّ الأحزاب السياسية (الحديثة) بألمانيا تنشئها ثلاث فئات: رجال الأعمال، والآيديولوجيون، وأهل المِهَن الحرة الأخرى وفي طليعتهم المحامون. وفي سائر هذه الحالات لا يساعد ذلك على ظهور السياسي المحترف" وبخاصة أنّ رجالات الأحزاب ومن دون أن يشعروا يصبحون تابعين لبيروقراطية الدولة القوية، أما الآيديولوجيون فإنهم يتحولون بالتدريج إلى انشقاق أو انشقاقات. وبسبب «الغربة» عن المجتمع العام أو الجمهور العام" فإنّ الأحزاب خارج السلطة سُرعان ما تتهمش، أما الآيديولوجيون فسُرعان ما يفقدون صبرهم فيتشرذمون من جهة، ويصطدمون بالسلطات العليا أو بالجيش.

وفي كل الأحوال تتهدد وحدة البلاد، وباسم مكافحة الفوضى تلجأ السلطات العليا لاستخدام الجيش، وبتأييدٍ من الشعب، لأن الوضع ينقلب من الخوف من الدولة إلى الخوف عليها! وفيبر يرى المخرج في التربية السياسية الطويلة الأمد، والتي تتيحها الأحزاب السياسية أو الحزبان الكبيران في الولايات المتحدة. ويظلُّ الفارقُ قائماً بين بيروقراطية الدولة، وبيروقراطية الأحزاب، لأنها بيروقراطيات تتجدد ولا تجمد من خلال الانتخابات المتوالية على عدة مستويات، والتي يتيحها النظام الفيدرالي في الدولة الأمريكية.

تحدث فيبر عن أهمية القيادة الكاريزمية للحزب، والقائد الذي تحيطه مجموعة متوسعة ومتجددة من المحترفين. وعندما أراد الحديث عن الظواهر السلبية، ذكر الآيديولوجيين الذين يريدون تغيير الواقع بطرائق ثورية. وكان في ذهنه الجماعات الشيوعية التي تتهدد سلطة الدولة وقد كان الاتحاد السوفياتي في طور الظهور في روسيا بعد ثورة عام ١٩١٧. وله في ألمانيا أنصار كثر. وتوفي فيبر عام ١٩٢٠. عندما كانت بقايا الجيش الألماني تضرب الكومونات الماركسية التي قامت هنا وهناك ومنها واحدة في مدينة ميونيخ.

إنما بعد وفاته بقليل، في عام ١٩٢٤. بدأ ظهور شعبوية صغيرة يتزعمها قائد كاريزمي، وليس بين المتحزبين له أي سياسي محترفٍ على نمط فيبر المرغوب، والقائد هو أدولف هتلر النمساوي الأصل، والذي صار حزبه النازي شعبوية كبرى اكتسحت الانتخابات في عام ١٩٣٣. فكانت آخر انتخابات بألمانيا حتى عام ١٩٤٧ بعد الهزيمة في الحرب الثانية، والتي جلبها الـFührer على ألمانيا وكلفت عشرات الملايين من القتلى والخراب المهول في سائر أنحاء القارة بل القارات!

بعد الحرب العالمية الثانية ما عرفت الولايات المتحدة، ولا الغرب الأوروبي ظاهرة الشعبويات اليسارية أو اليمينية. وبدا أنّ ذلك يعود للتربية السياسية الأمريكية التي أنتجتها الجيوش الأمريكية والإدارات التي أنشأوها فيما بين أوروبا واليابان. وحتى الزعماء الناجحون بعد الحرب مثل أديناور وتشرشل وديغول، ما غرتهم

كاريزماهم للانصراف عن الانتخابات وعن حكم القانون، وصاروا سياسيين محترفين وخرجوا من السلطة بخسارة الانتخابات أو بالصراع على السلطة بداخل أحزابهم!

لكنّ الشعبويات العقائدية والانشقاقية (وهذه المرة من اليمين) عادت للظهور في السبعينات من القرن الماضي، وفي أوروبا بسبب كراهية الأحزاب الكبيرة والبيروقراطية والهجرة، وفي أمريكا بسبب ظواهر عودة الدين والإنجيليات الجديدة. ووجدت «الأكثرية الأخلاقية» التي قادها القس جيري فالويل ضالتها في الشخصية الكاريزمية للممثل السابق رونالد ريغان – وما كان الرجل ملوَّعاً ولا مُولعاً بالاحتراف السياسي، ولا بتدقيقات القانون والدستور. ثم إنه ما حصّل شعبيته بمكافحة الإجهاض والمثليين والهجرة" بل بمصارعة الاتحاد السوفياتي المُجهد. ثم إنّ الحزب الجمهوري الذي فاز على لوائحه وعلى وقع هجمة الإنجيليين، أحاطه طوال فترتيه بمجموعة واسعة من المحترفين السياسيين الذين تربوا في الحزب وفي إدارات الدولة المحلية والفيدرالية.

وفي حين انصرف المفكرون والستراتيجيون لدراسة آثار عودة الدين على العلاقات مع الدولة العلمانية" تحطمت أكثرية فالويل الأخلاقية، وفاز الديمقراطي كلينتون على جورج بوش الأب" فكان الديمقراطيون هم الذين انصرفوا إلى جني ثمرات سقوط الاتحاد السوفياتي، ثم انشغل الأمريكيون جميعاً وشغلوا معهم العالم بمكافحة الإرهاب الإسلاموي!

لقد نال أوروبا أيضاً شواظ الإرهاب والاندفاع لمكافحته بالداخل. لكنّ الشعبويات ما خمدت ولا تراجعت، وإن لم تجد قادة كارزميين كباراً. وقد طَامَنَ من اندفاعاتها قوة الاتحاد الأوروبي الذي سيطرت على دوله الكبرى التيارات السياسية الوسطية، وحاجة الدول الوسطى والصغيرة التي تصاعدت فيها الشعبويات وسيطرت فيها على عدة حكومات – إلى مساعدة ودعم الكبار ذوي الاقتصادات الأكثر صلابة وأريحية.

وكما فاجأت أمريكا العالم بانتخاب أوباما الأسود للرئاسة، وهو خريج هارفارد، والمتمتع بأفضل خصال «البيض»" عادت ففاجأت الجميع باندفاعة شعبوية هي خليط من الإنجيليات وحساسيات «البيض» المهمشين بالمدن الصغيرة، وخوفهم من الملونين الذين يكادون يصبحون أكثرية في الولايات المتحدة. لقد وجد هؤلاء جميعاً ضالتهم من جديد في رجل هو أبعد ما يكون عن «الاحتراف» والتجربة السياسية.

وما كان دونالد ترمب خفيفاً ولا ظريفاً على قلوب بيروقراطيي ومحترفي الحزب الجمهوري، لكنّ جمهور الحزب قهرهم، وتعزّوا بأنهم بذلك يجددون أو يكررون تجربتهم مع ريغان.

ما هو مستقبل النظم الديمقراطية الغربية التي عرفها العالم وقلّدها واقتدى بها، وقد تحولت هي بدورها ميزاناً وحسيباً ورقيباً على العالم في نظام العيش، وفي الديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان؟

ما عاد يمكن القول إنّ الشعبويات هي ظاهرة عابرة، فهي قوية ليس في أوروبا وأمريكا فقط" بل وفي روسيا والهند وأنحاء أُخرى من العالم في آسيا وأفريقيا. فالكل يبحث عن الهوية والخصوصية، وعما يعتبره «مصالح وطنية». وقبل أيام قال رئيس منظمة الصحة العالمية إننا على شفا فضيحة أخلاقية عالمية، فحتى اللقاحات ضد الوباء صار توزيعها مصلحة قومية أو وطنية!

تبعاً لنظرية ماكس فيبر في الاحتراف السياسي الأمريكي، نجح الديمقراطي جو بايدن. ومن جهة ثانية ينتهي في سبتمبر (أيلول) ٢٠٢١ العهد الميمون للمحترفة وصاحبة التجربة السياسية الناجحة بألمانيا المستشارة ميركل. فإلى أين يتجه العالم والعالم الغربي على وجه الخصوص الذي يُحاصَر بين الديكتاتوريات والشعبويات؟!

عائشة المري:

الشرق الأوسط بين أوباما وبايدن

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية :

منذ تنصيب الرئيس الأمريكي جو بايدن بتاريخ ٢٠ يناير يسود الشرق الأوسط جو من الترقب والتفاؤل الحذر، خاصة مع اتضاح ملامح أركان إداراته المعنيين بالسياسة الخارجية ممن كانوا وجوهاً قديمة في إدارة أوباما، ويعودون الآن إلى المنطقة لإعادة النظر في ذات الملفات القديمة. وكان بايدن قد صرح في ٢٥ نوفمبر الماضي، قبيل توليه الرئاسة، بأن ولايته الرئاسية لن تكون بمثابة «ولاية ثالثة» للرئيس السابق باراك أوباما، «لأننا أمام عالم مختلف تماماً عما كان في عهد أوباما وبايدن» حسب تعبيره. وفي ذات الوقت صرح كذلك بأنه سيعمل على تغيير النهج المتبع في ملف السياسة الخارجية من أجل العودة للصورة التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية عالمياً. في الواقع لن تكن لملفات الشرق الأوسط أولولية خلال المائة يوم الأولى للرئيس جو بايدن، حيث ستتصدر الملفات الداخلية، وعلى رأسها فيروس «كوفيد-١٩» والأزمة الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة، بما في ذلك ترميم الداخل الأمريكي من الانقسام السياسي والحزبي الحاد الذي ظهر على الملأ عقب اقتحام الكابتول. ولترميم البيت الأمريكي الأولوية ومن ثم السياسة الخارجية. قد يكون من المسلّم به أن محددات السياسة الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط تستند إلى تاريخ طويل من المصالح الستراتيجية المشتركة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة. ومع توالي الإدارات، سواء أكانت «جمهورية» أم «ديمقراطية»، تستمر ذات المصالح وتختلف الطرق والأولويات وتتداخل منظومة المصالح وخصوصية الملفات والعلاقات مع الشركاء في المقام الأول. لقد توقع الكثيرون أن يحذو الرئيس بايدن حذو سياسة أوباما الخارجية، بالنظر لكونه شغل معه منصب نائب الرئيس في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٦، وبالنظر لخبرته السياسية الطويلة في قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصة الشرق الأوسط. إلا أن اختلاف اللحظة التاريخية والتطورات خلال السنوات الأربع الماضية.. كل ذلك يتطلب النظر بمنظور سياسي مختلف. فالشرق الأوسط شهدت معالمه السياسية تغيرات جذرية مسَّت ما فيه من أزمات وسياقات وتحالفات على مدى السنوات الأربع الماضية. فقد نجح ترامب خلال فترته الرئاسية في تبني نهج جديد مكّنه من إحداث تغييرات واختراقات في عدد من الملفات الجامدة وتحقيق نجاحات، أبرزها اتفاقيات السلام الإبراهيمي مع إسرائيل، والانسحاب من الاتفاق النووي الذي أبرمته إدارة أوباما مع إيران، فيما ظل عدد من الملفات كأزمات قائمة ومستمرة، مثل ملف السلام الإسرائيلي الفلسطيني وأزمات العراق وسوريا وليبيا وملف الحرب على «داعش» و«القاعدة».. إلخ.

مقاربات الإدارة الجديدة لملفات المنطقة ستكون مبنية على ما تحقق حتى الآن. ويمكن لإدارة بايدن استثمار إرث ترامب في الشرق الأوسط بتوسيع اتفاقات السلام الإسرائيلية مع العالم العربي، أما فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، فالنهج المختلف لإدارة بايدن لن يكون قفزة للوراء، بل ستسعى الإدارة «الديمقراطية» الجديدة -القديمة لتلافي أخطاء الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ بضمان إضافة بنود جديدة، كالصواريخ البالستية وضبط السلوك الإيراني، ضمن أي مفاوضات مستقبلية مع إيران.

إن محاولة إعادة هندسة سياسات ترامب في الشرق الأوسط، تعد تحدياً جدياً، إذ قد يؤدي التغيير في هذه المرحلة إلى زيادة أفق التوتر في المنطقة. فالاعتقاد بأن سياسة إدارة بايدن تجاه ملفات الشرق الأوسط ستكون انقلاباً شاملاً على سياسة سلفه ترامب أمر غير واقعي. سيطرأ تغيير على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بايدن، لا شك في ذلك، لكنه لن يكون عودة لسياسات أوباما التي تجاوزها الزمن والخبرة التاريخية للإدارة الأمريكية.

الإنصات المركزي

يومية توثيقية يصدرها مكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

الانصات المركزي انجاز صحفي ممتاز وهي بحق بنك للمعلومات و سجل للوثائق و المواقف .
انني اذ أتابع قراءتها يوميا أزداد اعجابا بها و تقديراً لجهودكم الخيرة . لذلك اباركُ لكم و أشد على أيديكم
و أتعهد لكم بأن أكون لكم نصيراً و مسانداً و مساعداً

أخوكم المخلص
مام جلال طالباني

www.pukmedia.com/ensat
Facebook: ensatpuk
ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 0770 156 4347